



تحت مجهر «24/24»: بتعيينه حسين الشيخ تائبا له

محمود عباس يشرب من نفس الكأس التي سقاها لياسر عرفات

14

أزمة السكن الاجتماعي

بين طموحات الخطط الحكومية وتحديات التنفيذ

5

الثلاثاء 29 ماي 2025 / عدد 711



بين حماية العمال
وتحديات التطبيق

دراسة تنقيح مجلة الشغل مستمرة

6

نظر المحكمة في وفاة وسام
بن عبد اللطيف في مركز
احتجاز للمهاجرين بإيطاليا:

حادثة تعيد الجدل حول
تعسف الاوروبيين مع
المهاجرين التونسيين
غير النظاميين

8

إلى حدود الثلاثية الأولى من 2025 ارتفاع المدافيل السياحية بـ 5%

5



الافتتاحية
محمد بن محمود

ماذا يريد الصهاينة من قطاع غزة؟

تظل غزة، تلك البقعة الصغيرة على خارطة الشرق الأوسط، نقطة استقطاب للصراع المستمر بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني. فهي لم تكن فقط ميداناً لصراعات سياسية، بل كانت وما زالت ساحة للمقاومة والتحدي، ومحوراً رئيسياً في الإستراتيجية الإسرائيلية.

إذ أن التحدي الأكبر الذي يواجهه الاحتلال في غزة ليس فقط في المواجهة العسكرية، ولكن في تحديد مصير هذه المنطقة ومستقبلها، سواء كان تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة، أو عبر فرض واقع سياسي جديد. فما الذي يريده الصهاينة حقاً من قطاع غزة؟ هذا هو السؤال الذي يتردد في أذهان الكثيرين، مع تعقد الوضع الحالي وتعثر الحلول الممكنة. في هذا السياق، لا يمكن فصل الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة عن التطورات الأخيرة على الأرض، خاصة بعد الهجمات العسكرية المتكررة على القطاع، التي خلفت وراءها دماراً هائلاً ومعاناة كبيرة للمواطنين. ولكن، ما يميز هذه الحروب المتواصلة ليس فقط عنفها، بل الأبعاد السياسية التي تشكل مخططاً مدروساً لفرض الهيمنة على القطاع وتحقيق مصالح الاحتلال. فإسرائيل، التي تسعى دائماً لتوطيد أمنها في المنطقة، تتعامل مع غزة من خلال ثلاثة مستويات أو أسقف إستراتيجية، تختلف في أهدافها حسب الظروف والتطورات الميدانية، ولكن الهدف الأساسي المشترك بينها جميعاً هو القضاء على المقاومة في غزة، وعلى رأسها حركة حماس.

يتمثل السقف الأعلى من الإستراتيجية الإسرائيلية في طموحات الاحتلال بضم قطاع غزة أو أجزاء منه إلى إسرائيل بشكل أو بآخر. هذا يشمل محاولة تهجير السكان الفلسطينيين من القطاع، وهو أمر طرحه العديد من المسؤولين الإسرائيليين على مر السنوات، بما في ذلك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي كان دعم فكرة تهجير سكان القطاع. وهذا السقف الذي يروج له اليمين المتطرف في إسرائيل يرتكز على فكرة تصفية الوجود الفلسطيني في غزة وإعادة الاستيطان في المنطقة، مع إلغاء أي وجود لحركة حماس وكل القوى المقاومة. في هذا السيناريو، لا تكمن السيطرة العسكرية على غزة فحسب، بل تحاول إسرائيل فرض واقع سياسي جديد من خلال التهجير الجماعي وإعادة تشكيل التركيبة السكانية في المنطقة. لكن تنفيذ هذا السقف ليس بالأمر السهل، خاصة في ظل المعوقات السياسية والإقليمية، بما في ذلك رفض معظم الدول العربية والمجتمع الدولي لهذا الخيار. ومع ذلك، تستمر إسرائيل في تكرار هذه الفكرة، سواء في وسائل الإعلام أو في المحافل السياسية، في محاولة لخلق أرضية لتطبيقها إذا ما توافرت الظروف المناسبة.

أما السقف المتوسط، فيتضمن فكرة إبقاء السيطرة على قطاع غزة بشكل غير مباشر، مع تمكين أطراف خارجية - سواء كانت قوات عربية أو دولية - من الوجود في القطاع. في هذا السيناريو، قد يظل القطاع تحت الحصار الإسرائيلي، ولكن مع فتح بعض المعابر وتسهيل دخول المواد الأساسية واحتياجات إعادة الإعمار. هذا النوع من السيطرة يشبه الوضع الذي فرضته إسرائيل في الضفة الغربية، حيث تتحكم بشكل جزئي في حركة الأشخاص والبضائع، وتستمر في استهداف المقاومة، خصوصاً حركة حماس.

من خلال هذا السقف، يسعى الاحتلال إلى تحييد حماس وإضعاف أي دور سياسي لها في القطاع، مع تقديم بعض التنازلات الظاهرة في شكل رفع جزئي للحصار أو تسهيل دخول المواد الأساسية، ولكن بشرط أن يتم نزع سلاح المقاومة تماماً، وهو ما يتناسب مع أهداف إسرائيل في إزالة أي تهديدات أمنية من القطاع. وعادة ما يتم الترويج لهذا النوع من الحلول عبر القنوات الدبلوماسية، حيث يتم تصويره على أنه انتصار دبلوماسي للمجتمع الدولي والعالم العربي. أما السقف الأدنى من الإستراتيجية الإسرائيلية، فهو يعتمد على فرض واقع أمني في القطاع من خلال محاصرة المقاومة وإنهاء وجود حماس أو تحييدها بالكامل. هذا الهدف يعتبر الأقل تكلفة بالنسبة للاحتلال، لكنه في الوقت نفسه الأهم من ناحية تحقيق الاستقرار الأمني الإسرائيلي.

من خلال هذا السيناريو، يسعى الاحتلال إلى فرض نظام من التفاهات والتنسيق الأمني مع أطراف فلسطينية أو عربية، مع الاستمرار في فرض الحصار على القطاع. في هذا السياق، يتم التركيز على استهداف المقاومة بشكل مباشر، مع فرض حروب استنزاف مستمرة على القطاع لتحطيم بنيتها العسكرية، كما يحدث في الحروب الأخيرة التي شهدتها القطاع. إسرائيل تستخدم هذا السقف كأداة تفاوضية، حيث تقوم بتشديد الخناق على غزة، في حين تعد بتقديم تنازلات مثل وقف الحرب أو فك جزئي للحصار، في مقابل نزع سلاح المقاومة وإبعاد حماس عن المشهد السياسي. تستفيد إسرائيل بشكل كبير من الدعم الأمريكي في تنفيذ استراتيجياتها تجاه غزة. الولايات المتحدة، التي تدعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً، تظل حليفاً رئيسياً في تأجيج الأزمة الفلسطينية، خاصة عبر الضغط على الدول العربية والمجتمع الدولي لقبول واقع السيطرة الإسرائيلية على القطاع. هذا الدعم، الذي يشمل الدعم العسكري والاستخباراتي، يمكن إسرائيل من الاستمرار في استراتيجيتها المتمثلة في القضاء على المقاومة، خاصة حركة حماس.

كما أن الدول العربية المطبوعة مع إسرائيل تلعب دوراً في تقديم الدعم غير المباشر لهذه الأجنحة، من خلال الضغط على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لتقديم تنازلات تسهم في فصل غزة عن الضفة وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المنطقة.

رغم كل هذه السيناريوهات، يظل سلاح المقاومة في غزة هو العنصر الحاسم في فشل أو نجاح الإستراتيجية الإسرائيلية. المقاومة الفلسطينية في غزة، وبخاصة حركة حماس، لم تقتصر على الدفاع عن القطاع فحسب، بل استطاعت أن تشكل تهديداً حقيقياً للاحتلال من خلال أسلحتها المتطورة واستراتيجياتها العسكرية. هذا السلاح يشكل الخط الأحمر بالنسبة لإسرائيل، حيث تسعى بكل قوتها إلى نزع سلاح المقاومة وإزالة أي تهديد أمني قد يواجهه الاحتلال. وعلى الرغم من الحروب المستمرة والضغط الكبير، فإن المقاومة الفلسطينية قد أثبتت مرونتها وقدرتها على الصمود، بل والمفاجأة في بعض الأحيان بالهجمات النوعية ضد أهداف إسرائيلية. هذا الأمر يجعل إسرائيل في حالة صراع دائم مع المقاومة، ويعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها في تنفيذ أي من استراتيجياتها.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@avant-premiere.com.tn

الهاتف: 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

موفى أفريل الجاري الشروع في إنجاز مشروع توسعة شبكة التطهير زغوان

تشرع مصالح الديوان الوطني للتطهير بولاية زغوان، في موفى شهر أفريل الجاري في إنجاز مشروع توسعة شبكة التطهير بمدينة زغوان لربط حوالي 300 مسكن جديد ببعض الأحياء التي أقيمت حديثا على غرار حي العرقوب وحي وادي واز.

وذكر المدير الجهوي للتطهير، محمود الهذيلي، أن كلفة إنجاز الأشغال قدرت بـ 1.7 مليون دينار بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ويتضمن مد قنوات بطول 6 كيلومترات.

وأفاد المدير الجهوي للتطهير بأن هذا المشروع يضاف إلى مشروع تهذيب شبكة التطهير بمدينة زغوان الذي انطلقت أشغاله مطلع شهر مارس المنقضي، بتمويل بقيمة 11 مليون دينار من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

وأوضح أن الأشغال تتضمن تهذيب 4 محطات ضخ بكل من زغوان والفحص، وتهذيب الشبكة على مسافة 22 كيلومترا مع إعادة ربط ما يفوق 500 مسكن.

محمد الديردي

نابل:

بطاقة إيداع بالسجن ضد أستاذ بتهمة التشهير على فيسبوك

قال أئيس المؤدب الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بنابل، في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل إن النيابة العمومية أصدرت يوم الجمعة 25 أفريل 2025 بطاقة إيداع بالسجن ضد أستاذ تعليم ثانوي من الهوارية على خلفية شكاية تقدمت بها قيّمة بالمعهد ذاته بتهمة التشهير والقذف على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

ووفق المؤدب فإن الأستاذ كان بحالة إيقاف رفقة زميل له في قضية تتعلق بالتحرش والغش في امتحانات البكالوريا وضُمت لها قضية الثب والتشهير.

وحسب المصدر ذاته، فإن المتهم بمثوله أمام قاضي التحقيق وبناء على محضر فرقة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالهوارية، تم إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه على أن يمثل رفقة زميله المحال بحالة سراح أمام القضاء يوم الإثنين 29 في قضية التحرش والغش في الامتحانات بعد ورود شكايات متتالية من تلاميذ وتم تأجيلها لمواصلة سماع الشاكين الجدد.

سماح باشا



أوريدو تونس تفي بوعدها وتتبرع بمدخيل تظاهرة Ooredoo Night Run by Xiaomi لجمعية ديار الأمل

أكثر من 20 ألف دينار لدعم الأطفال فاقد السند في إطار برنامج المسؤولية المجتمعية «تونس تعيش»

يكون له معنى وأثر إيجابي. ومن خلال برنامجنا تونس تعيش، نواصل التزامنا بخدمة المجتمع. للسنة الثانية على التوالي اخترنا دعم جمعية ديار الأمل من خلال تخصيص جميع مدخيل التسجيل في الـ Ooredoo Night Run لفائدتها. هذه التبرعات هي تجسيد لهذا الالتزام، ودليل على رغبتنا الصادقة في إحداث تغيير حقيقي في المجتمع.»

وتعدّ جمعية ديار الأمل من أبرز الجمعيات في تونس التي تسهر على توفير الإيواء والرعاية والدعم النفسي والتربوي للأطفال الذين حُرّموا من الحياة الأسرية الطبيعية. وتعمل الجمعية منذ سنوات على منح هؤلاء الأطفال فرصة حقيقية لحياة كريمة ومستقبل مشرق.

وفي هذا السياق، صرّحت علياء السباعي، رئيسة الجمعية: «إنّ دعم أوريدو يأتي في وقت حساس وسيحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأطفال الذين نرعاهم. هذا التبرع لا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يمثل رسالة تضامن قوية تعزز من عزيمتنا في مواصلة المسيرة.»

تواصل أوريدو تونس، من خلال برنامج «تونس تعيش»، إحداث الأثر الاجتماعي من خلال مبادرات تهم التعليم، والصحة، والرقمنة، والدعم المجتمعي في مختلف جهات البلاد. وهي بذلك تكرّس مكانتها كشركة مواطنة تؤمن بأنّ النجاح الحقيقي يتجلى في القدرة على خدمة المجتمع والمساهمة الفعلية في تطوره.

وقد أثبتت تظاهرة Ooredoo Night Run by Xiaomi هذا العام أن العمل الخيري يمكن أن يكون ممتعا وملهماً في آن واحد، جامعاً بين الرياضة والتضامن في مشهد إنساني مميز يليق بتونس وأطفالها.

في إطار التزامها الثابت بالمسؤولية المجتمعية، أعلنت أوريدو تونس عن تحويل كامل مدخيل التسجيل في تظاهرة Ooredoo Night Run by Xiaomi إلى جمعية ديار الأمل التي تُعنى برعاية الأطفال افاقد السند العائلي. وقد بلغت قيمة التبرع 20.577 ديناراً تونسياً، مما سيمكن الجمعية من مواصلة مهماتها الإنسانية النبيلة في حماية الأطفال وتمكينهم من مستقبل أفضل.

وتندرج هذه المبادرة ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية الشامل «تونس تعيش» الذي أطلقتها Ooredoo لدعم القضايا الاجتماعية والإنسانية، والذي استفادت منه حتى اليوم أكثر من عشر جمعيات ناشطة في مختلف أنحاء البلاد. وقد شهدت النسخة الرابعة من فعالية Ooredoo Night Run by Xiaomi، التي نُظمت يوم 22 مارس 2025، نجاحاً استثنائياً حيث جمعت أكثر من 4500 مشارك من مختلف الأعمار والفئات، في قلب العاصمة تونس وعلى امتداد شارع الحبيب بورقيبة. كانت الأمسية احتفالاً بالرياضة والتكنولوجيا والروح المجتمعية، حيث التقى العدّاءون مع العائلات ومحبي الابتكار في أجواء مليئة بالحيوية والتضامن. تميّز الحدث هذا العام بتجربة مبتكرة من خلال فضاء تفاعلي مخصص لتقنية الجيل الخامس، والذي أتاح للمشاركين استكشاف مستقبل التكنولوجيا من منظور واقعي وممتع. كما ضمّ الحدث فئات خاصة لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تأكيداً على مبدأ الشمول والمساواة في المشاركة.

وصرح سونيل ميشرا، المدير التنفيذي للتسويق في أوريدو تونس: «نحن في Ooredoo نؤمن أن كل ما نقوم به يجب أن

في جلستها الأولى للسنة الحالية
اللجنة الجهوية لإسناد
الامتيازات الفلاحية بزغوان
تصادق على 18 عملية
استثمار بقيمة 1.4 مليون
دينار

المروية، مشيراً إلى أن اللجنة ستتابع مدى تنفيذ المستثمرين لتعهداتهم في الاستثمارات المصادق عليها، والمنح المترتبة عنها، واتخاذ الإجراءات، وفق الترتيب المعمول بها في الغرض.

واعتبر أن مثل هذه الاستثمارات من شأنها المساهمة في النهوض بالقطاع الفلاحي في الجهة، وتعزيز قدرة الفلاحين على تعصير القطاع، والرفع من مردودية المنتوجات الفلاحية وجودتها، لافتاً، في هذا الإطار، إلى دور شركات الأحياء الدولية التي تمثل الحجم الأوفر من الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة.

محمد الديردي

صادقت اللجنة الجهوية لإسناد الامتيازات الفلاحية بولاية زغوان، في جلستها الأولى لسنة 2025، المنعقدة اليوم الجمعة بمقر المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، على 18 عملية استثمار بقيمة 1.4 مليون دينار، منها 408 آلاف دينار بعنوان المنح، وفق المدير الجهوي لووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية سمير مرزوقي.

وأوضح المرزوقي، في تصريح له أن الاستثمارات المصادق عليها خلال هذه الجلسة ستخصص لتطوير مساحات الأشجار المثمرة، واقتناء معدات فلاحية، وحفر آبار عميقة لتدعيم الزراعات

أزمة السكن الاجتماعي بين طموحات الخطط الحكومية وتحديات التنفيذ



صابر الخرشاني

في ظل تصاعد أزمة السكن، تسعى الدولة إلى تنفيذ خطة لبناء عدد كبير من المساكن الاجتماعية وسط تحديات كبيرة تتعلق بضعف التمويل وندرة الأراضي وارتفاع كلفة البناء. تتعمق أزمة السكن الاجتماعي في بلادنا عاما بعد عام، في ظل تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الفئات محدودة الدخل، وتراجع القدرة الشرائية، وارتفاع أسعار العقارات والإيجارات بشكل لافت. وفي محاولة لمواجهة هذا الوضع المتأزم، أعلنت وزارة التجهيز والإسكان منذ فترة عن خطة جديدة تهدف إلى إنجاز 5000 مسكن اجتماعي خلال العام الجاري، بكلفة إجمالية تقدر بـ450 مليون دينار.

بين الطموح والواقع

ويندرج هذا المشروع ضمن البرنامج الخاص للسكن، وهو برنامج انطلق منذ سنوات ويهدف إلى تقليص العجز السكني وتحسين ظروف العيش عبر تمكين المواطنين من مساكن لائقة بشروط ميسرة. ويتكوّن هذا البرنامج من محورين أساسيين، الأول يخص إزالة المساكن البدائية وإعادة بنائها أو توسيعها، وقد شهد إنجاز 7353 وحدة من أصل 10 آلاف مبرمجة، أما المحور الثاني، فيتمثل في توفير مساكن ومقاسم اجتماعية، حيث تم تسليم أكثر من 4 الاف وحدة من أصل 13.400 مبرمجة. ورغم هذا التقدم النسبي، فإن حجم العجز لا يزال كبيراً، وعدد الطلبات المسجلة يتجاوز بكثير عدد الوحدات المنجزة أو المبرمجة، ما يثير تساؤلات حقيقية حول مدى قدرة الخطة الجديدة على إحداث تغيير نوعي في مشهد السكن الاجتماعي.

تحديات في العمق

و إذ تبدو الخطة محمودة و مندرجة ضمن الجهود الرامية لتحقيق السكن الاجتماعي فإن صعوبات تقف حائلاً امامها، من بينها ندرة الأراضي الصالحة للبناء، خاصة في المدن الكبرى التي تشهد ضغطاً ديمغرافيا متزايدا، كما يشكل ارتفاع كلفة مواد البناء والطاقة أحد أهم العوائق التي تهدد بتعطيل الجدول الزمني للمشروع أو تقليص عدد الوحدات المبرمجة.

الاجتماعية المختلفة.

ودعت حينها إلى بلورة استراتيجية جديدة تقوم على أسس عملية وقابلة للتنفيذ، تستجيب لمتطلبات التمدن السريع والنمو الديمغرافي المتزايد، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها البلاد. وترتكز الاستراتيجية المقترحة على عدة محاور من بينها توسيع العرض العقاري من خلال تمكين الدولة من أراضٍ جديدة صالحة للبناء في الوسط الحضري، وتطوير آليات تمويل جديدة تمكن الفئات محدودة الدخل من الحصول على مساكن بشروط ميسرة. كما تشمل الخطة ضرورة الضغط على كلفة البناء عبر تشجيع الاستثمار في الصناعات المحلية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المقاولين والمستثمرين.

تحسين البات التوزيع

و من أبرز الانتقادات الموجهة للبرامج الحكومية في مجال السكن الاجتماعي، ما يتعلق بشفافية توزيع المساكن ومعايير الانتفاع، فغالبا ما يتم الحديث عن اختلالات في القوائم النهائية للمتفيعين، أو شكاوى تتعلق

الحاد بين مختلف مناطق البلاد يُبرز هذه المفارقة، إذ تتركز أغلب المشاريع السكنية في ولايات و مدن دون غيرها، بينما تظل مناطق اخرى تعاني من نقص فادح في البنية التحتية والمرافق والخدمات.

و يُعد توفير الأراضي بالدينار الرمزي لشركات البعث العقاري من بين أنجع الحلول لدفع نسق إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي، إذ يُقلص هذا الإجراء من كلفة المشروع، ويُشجّع المستثمرين على الدخول في شراكات مع الدولة لتوفير مساكن بأسعار معقولة.

كما يُتيح هذا التوجه للدولة التحكم بشكل أفضل في السياسة العمرانية وتوجيه البناء نحو المناطق ذات الأولوية. وفي السياق ذاته، يمثل مشروع «الكراء المملك» خياراً ناجحاً ضمن منظومة السكن الاجتماعي، خاصة لصغار الموظفين الذين لا يملكون القدرة على شراء مسكن فوراً، حيث يُمكنهم من سكن لائق مع إمكانية التملك التدريجي، وهو ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحفظ كرامة الأسر متوسطة الدخل.

بعدم استحقاق بعض الأشخاص الذين تحصلوا على مساكن، مقابل إقصاء آخرين يعيشون في أوضاع اجتماعية أكثر هشاشة.

وبعد ان اثرت الإشكالات أثرت على مصداقية البرامج السابقة، فانها فرضت اعتماد آليات رقابة جديدة بهدف ضمان العدالة والشفافية في إسناد الوحدات السكنية و ذلك من خلال الشروع في اعتماد منصة الكترونية في الغرض و يُعد تحسين آليات الترشح والمتابعة والمراقبة أمرا مهما لاستعادة ثقة المواطنين في هذا البرنامج، خصوصا أن المساكن الاجتماعية تمثل في نظر الكثيرين طوق نجاة حقيقياً من الفقر والتهميش.

و من المهم التذكير بأن الحق في السكن اللائق مكفول بموجب الدستور التونسي، ويُعد من ركائز العيش الكريم وركناً أساسيا من أركان العدالة الاجتماعية. إلا أن هذا الحق يظل، في كثير من الأحيان، حبيس النصوص القانونية، ما لم ترافقه سياسات واقعية لتجسيده على أرض الواقع. ولعل التفاوت الجهوي

إلى حدود الثلاثية الأولى من 2025

ارتفاع المداخيل السياحية بـ 5 %



جلال العرفاوي

يتواصل النمو المسجل في القطاع السياحي والذي انطلق منذ بداية سنة 2024 وهو ما يعكس عودة الثقة لدى المستثمرين في الوجهة التونسية حيث تؤكد المؤشرات السياحية حيث بلغت نوايا الاستثمار أكثر من 700 مليون دينار وذلك إلى حدود منتصف شهر أفريل الحالي.

حسب الأرقام التي قدمها السيد محمد المهدي الحلوي المدير العام للديوان الوطني للسياحة على هامش الندوة الوطنية الخاصة بمشاريع كراسات الشروط الخاصة ببعض أنماط الإيواء ومنها الاستضافات العائلية والإقامات الريفية والمرحلية والمخيمات السياحية ، فقد شهد قطاع السياحة ارتفاعا في عدد الوافدين على تونس منذ بداية سنة 2025 وذلك إلى غاية 10 أفريل الحالي وهو ما يمثل زيادة بنسبة أكثر من 6% مقارنة بما تم تسجيله خلال سنة 2024 أين بلغت قيمة نوايا الاستثمار السياحي 936 مليون دينار مشيرا إلى أن أرقام سنة 2025 في الاستثمار السياحي تجاوزت الـ 700 مليون دينار وبين أن مؤشرات القطاع السياحي في تونس أظهرت نتائج إيجابية حيث بلغت العائدات حوالي 7.5 مليون دينار مع توافد 10 ملايين و 265 ألف سائح إضافة إلى تسجيل ارتفاع في عدد الحجوزات بنسب تراوحت بين 10 و 20% وذلك إلى حدود شهر سبتمبر القادم . كما تطورت المداخيل السياحية بنسبة 5% خلال الثلاثية الأولى من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 حيث بلغت وإلى غاية 20 مارس الماضي 1210.6 مليون دينار مقابل 1152.8 مليون دينار لنفس الفترة من سنة 2024.

إشكاليات تتطلب إحداث آليات دفع وخلص جديدة اعتبارا إلى ما فرضه قانون الشيكات الجديد.

تطبيق جديدة

لتعزيز إشعاع الوجهة التونسية وتعزيز الثقة بين المتعاملين في القطاع أطلقت الجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة تطبيقا جديدة تحت عنوان « FTAV by Freoui » ستعنى بإقرار تخفيضات وعروض خاصة لوكالات الأسفار المنخرطة في الجامعة وتوفير مزايا تجارية لفائدة العائلات التونسية. كما ستمنح هذه التطبيقات لأعضاء الجامعة التونسية لوكالات الأسفار وغيرهم من المتدخلين في القطاع السياحي الاستفادة من سلسلة العروض التجارية المميزة والتي تشمل جميع أفراد العائلة عبر اشتراك سنوي وبأسعار رمزية . وأشار رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار إلى أن التطبيق الجديدة تعتبر خطوة تتماشى مع التطور التكنولوجي وبوابة عصرية لرقمنة الخدمات السياحية في تونس وهو ما يفتح الآمال لتحقيق ارتفاع في عدد السياح خلال الموسم الحالي 2025 ليتجاوز 11 مليون سائح مقابل 10 ملايين و 265 ألف خلال السنة الماضية تزامنا مع الاستعدادات صلب وزارة السياحة لإعداد برنامج شامل يتعلق بالسياحة الشاطئية والصحية والثقافية والبيئية بالنسبة للموسم السياحي القادم 2026.

السياحي إلى جانب توقيع اتفاقية مع جمهورية التشيك لتأمين رحلات لها بداية من شهر أفريل الحالي وتنظيم دورات تكوينية لرفع مستوى الخدمات المقدمة . وبين أن الرقمنة ستكون عنصرا محوريا في تطوير قطاع السياحة حيث تم العمل على تبسيط كراسات الشروط بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز جاذبية تونس كوجهة سياحية وتحقيق موسم سياحي ناجح.

تحديات داخلية وخارجية

أشار أحمد بالطي برئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار إلى أن القطاع السياحي يواجه خلال الموسم الحالي تحديات داخلية وخارجية جديدة والتي من بينها من بينها إقرار فرنسا أداء إضافيا بداية من غرة مارس الماضي يتراوح بين 15 و 30 دينارا على « الكربون » إلى جانب إقرار تونس لأداء مماثل بقيمة 20 دينارا . كما أنه وبمقتضى قانون المالية لسنة 2025 تم الترفيع في معلوم الإقامة إلى 12 دينار عوضا عن 3 دنانير عن كل ليلة مقضاة بالنزل السياحية من صنف 4 و 5 نجوم . وأضاف أنه وإلى جانب هذه الأداء الجديدة فقد تم فرض حمل جواز السفر على المسافرين في الرحلات المنظمة وهو ما قد يعطل أو يلغي رحلات اللحظة الأخيرة مشيرا إلى أن الدراسات بينت أن أكثر من 30% من السياح القادمين إلى تونس يدخلون ببطاقة التعريف الوطنية وليس بجواز سفر . واعتبر أن قطاع السياحة الداخلية يواجه

أسواق سياحية واعدة

أشار أحمد بالطي برئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار إلى أن الموسم السياحي الجديد 2025 يشهد انتعاشة هامة ويتجلى ذلك من خلال تزايد الطلب من مختلف البلدان الأوروبية وخاصة من أوروبا الشرقية مؤكدا على أن تنوع المنتج السياحي التونسي كما أن بلادنا تعتبر وجهة غالية الثمن وخاصة في فترات ذروة الموسم السياحي وهي بذلك تلتقي مع وجهات سياحية أخرى على غرار المغرب ومصر وتركيا. وأكد رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار وجود عديد المؤشرات والأفاق الإيجابية وهي تتمثل في توسع السوق السياحية نحو أسواق جديدة مثل صربيا ورومانيا والصين وجمهورية التشيك وإسبانيا حيث تم توقيع اتفاقيات مع الجانب الصيني لتطوير الخدمات السياحية كما ينتظر إحداث خط جوي مباشر مع هذا البلد لتعزيز التدفق

التحديات البيئية وأهمها التغيرات المناخية

إضافة إلى إدراج موضوع التغيرات المناخية في المواد التعليمية والتربية على العدالة المناخية ودعوة وسائل الإعلام لنشر الوعي داخل المجتمع.

وتحدث عدد من المشاركين عن تجارب بلدانهم في التحسيس والتصدي لتغيرات المناخ والتي أصبحت تهدد وجود الإنسان في بعض المناطق و يستنزف الموارد الطبيعية مؤكداين أهمية العمل العربي المشترك على مستوى المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية خاصة فيما يهم العدالة المناخية واستخدام الطاقات النظيفة والمتجددة.

محمد المبروك السلامي

أطفال الأرض .

وتنظم النسخة الحالية من أجل توحيد الجهود والخروج بمدونة شبابية مشتركة تحت عنوان « أصوات الشباب » ترفع إلى الجهات العربية والدولية المهتمة بالشأن البيئي والعمل على إيصال المقترحات التي تم الاتفاق عليها بهدف إنجازها وتكريسها على أرض الواقع

وشارك في المنتدى العديد من الوفود الشبابية من المغرب والجزائر وليبيا ومصر والأردن وفلسطين واليمن والعراق وسلطة عمان بشكل حضوري أو عن بعد لمناقشة عديد المواضيع ذات الصلة والتي شملها البرنامج من مداخلات وورشات تطبيقية وميدانية وتمارين تدريبية وفقرات ترفيهية وسياحية حول

تحت شعار «الدور الحيوي للشباب في قيادة الانتقال نحو مستقبل مستدام»

توزر تحتضن منتدى الشباب العربي لمواجهة التغيرات المناخية

نظمت دار الشباب بتوزر منتدى الشباب العربي لمواجهة التغيرات المناخية تحت شعار «الدور الحيوي للشباب في قيادة الانتقال نحو مستقبل مستدام» بالشراكة مع جمعية شبكة

بين حماية العمال وتحديات التطبيق دراسة تتقيح مجلة الشغل مستمرة



طاهر الخرشاني

يستمر مجلس نواب الشعب في مناقشة مشروع القانون المتعلق بتنقيح مجلة الشغل، وسط تطلعات لعرضه على التصويت يوم عيد الشغل.

ومشروع القانون المنقح لمجلة الشغل و المتعلق أساسا بتنظيم عقود العمل و تجريم المناولة أحواله رئاسة الجمهورية مؤخرا في إطار مقاربة تهدف إلى تعزيز حماية العمال وتنظيم سوق الشغل.

ويندرج المشروع، وفق ما ورد في وثيقة شرح الأسباب المرافقة لمشروع القانون ضمن أولويات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على طاولة الدولة، لكنه في الآن ذاته يثير نقاشا واسعا صلب مجلس نواب الشعب في الاسابيع الاخيرة.

نحو إلغاء المناولة وتنظيم العقود

ويرتكز مشروع التنقيح الجديد على مبدأ أساسي يتمثل في منح مناولة اليد العاملة وتجريمها قانوناً، مع سنّ جملة من الإجراءات الرامية إلى حماية العمال في وضعيات هشّة، وخاصة أولئك المرتبطين بعقود عمل محددة المدة أو العاملين عبر شركات مناولة.

ويقترح المشروع إلغاء عدد من الفصول في مجلة الشغل، أبرزها الفصول 2-6، 3-6، 4-6، و17، والفقرة الأولى من الفصل 2-94، والتي تنظم بعض أشكال العقود المؤقتة والمناولة، ووفقاً لنص المشروع، يُصبح عقد الشغل في الأصل غير محدد المدة، مع إمكانية إدراج فترة تجربة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة.

كما يفرض مشروع القانون عقوبات صارمة على المؤسسات التي تواصل تشغيل العمال عبر شركات مناولة، تتراوح بين غرامات مالية تصل إلى 10 آلاف دينار والسجن من 3 إلى 6 أشهر في حال العود. ويهدف هذا الإجراء إلى القطع نهائياً مع ممارسة وُصفت بأنها تركز هشاشة التشغيل وتضعف الضمانات الاجتماعية.

إدماج وتسوية وضعيات

ولم يغفل مشروع التنقيح الجوانب الانتقالية، إذ ينص على أن العقود المحددة المدة، ما لم تكن استثنائية بطبيعتها أو مبررة قانونياً، تتحول تلقائياً إلى عقود غير محددة المدة بعد مضي فترة معينة، كما تلزم المؤسسات التي تستفيد من خدمات شركات المناولة بإدماج العمال العاملين لديها ضمن أعوانها، مع حفظ حقوقهم المهنية واحتساب أقدميتهم.

وتنص الأحكام الانتقالية أيضاً على تعويض العمال الذين يتم فسخ عقودهم قبل دخول القانون حيز التنفيذ، خلال الفترة الممتدة بين تاريخ 6 مارس 2024 وتاريخ نشر القانون، ويُمنح هؤلاء تعويض لا يقل عن أجره أربعة أشهر وقد يصل إلى شهرين عن كل سنة أقدمية.

نقاش واسع بين مختلف الأطراف واستمع البرلمان، في إطار مناقشة المشروع، إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية، ورئاسة الحكومة، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلى جانب عدد من الخبراء القانونيين وممثلين عن مؤسسات مهنية وأكد ممثلو الحكومة أن المشروع يندرج ضمن رؤية إصلاحية أشمل تهدف إلى إعادة تنظيم سوق العمل وفق مبادئ الشفافية والعدالة، والحد من أشكال التشغيل الهش التي لا تضمن

التشغيل

من جهة أخرى، يرى مراقبون أن منح المناولة قد يساهم فعلياً في تحسين ظروف العمل، لكنه قد يدفع أيضاً بعض المؤسسات إلى اللجوء إلى التشغيل غير المنظم هرباً من كلفة التشغيل الدائم، وهو ما قد يفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي.

ومن المنتظر أن تتواصل مناقشات مشروع القانون داخل اللجنة البرلمانية المختصة، تمهيداً لعرضه على الجلسة العامة للمصادقة، وتطالب عديد الأطراف بتوسيع الاستشارات لتشمل منظمات المجتمع المدني، والنقابات القطاعية، وخبراء الاقتصاد، لضمان صياغة نص قانوني توافقي يستجيب للتطلعات الاجتماعية دون الإضرار بالنسيج الاقتصادي.

ويمثل مشروع تنقيح مجلة الشغل، فرصة حقيقية لتحديث المنظومة التشريعية للشغل في تونس، التي تعود إلى منتصف القرن الماضي، وتفتقر إلى آليات تضمن الحماية الفعلية للعمال في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

ويؤمل كثيرون على هذا التنقيح لإرساء نموذج اجتماعي جديد يقوم على التوازن بين العدالة الاجتماعية وضرورات النجاعة الاقتصادية، في إطار رؤية وطنية شاملة تتجاوز المقاربات الظرفية والتعديلات الجزئية.

الاستقرار الاجتماعي، مشيرين إلى أن المناولة أصبحت في كثير من الأحيان وسيلة للالتفاف على الحقوق القانونية للعمال.

في المقابل، عثرت منظمة الأعراف عن تحفظها على بعض النقاط، خاصة فيما يتعلق بإلغاء المناولة بشكل جذري، معتبرة أن هذا التوجه قد يُربك نشاط عدد من القطاعات التي تعتمد على هذه الآلية لضمان مرونة التوظيف وتخفيض كلفة الإنتاج، وطالبت المنظمة بإيجاد حلول توافقية توازن بين مقتضيات الحماية الاجتماعية ومتطلبات الاستثمار.

تحديات قانونية واقتصادية

رغم الأهداف النبيلة التي يحملها مشروع القانون، إلا أن تنفيذه يواجه جملة من التحديات، فإلى جانب التحفظات التي عبّر عنها بعض الفاعلين الاقتصاديين، حذر خبراء في القانون الاجتماعي من صعوبة تطبيق بعض الأحكام دون توفر آليات رقابية صارمة.

ويرى هؤلاء أن فرض عقوبات زجرية على المؤسسات قد لا يكون كافياً ما لم ترافقه سياسات دعم وتشجيع للتحويل نحو التشغيل الدائم، مؤكداً أن سوق الشغل في تونس بحاجة إلى معالجة شاملة تشمل إصلاح منظومة التكوين المهني وتحديث آليات الوساطة في

شركة فوسفات قفصة

زيادة بـ825 ألف طن في الإنتاج

حققت شركة فوسفات قفصة زيادة بـ825 ألف طن في إنتاج الفوسفات التجاري، خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية، أي بتطور بلغ 18% مقارنة بمعدل الإنتاج في نفس الفترة من سنة 2024، بـ680 ألف طن، وذلك نتيجة إنجاز عمليات صيانة موجهة على مستوى آليات الإنتاج والمغاسل.

وستعمل الشركة خلال سنة 2025 على الترفيع في إنتاجية الفوسفات التجاري إلى 5,3 ملايين طن، أي بارتفاع يناهز مليوني طن مقارنة بالسنة الماضية التي شهدت إنتاج 3.03 ملايين طن. كما تعتزم الشركة بداية من سنة 2026 تجديد جزء من أسطول الاستخراج الخاص بها باعتمادات مالية تقدر بـ233 مليون دينار، ممولة من البنك الأوروبي للإعمار، مما سيمنح من تعزيز قدرتها الإنتاجية بـ1.6 مليون طن من الفوسفات التجاري، وتسعى في أفق سنة 2027 إلى إدخال مغسلة «ام الخشب 1» حيز الاستغلال، مما يساهم في ترفيع إنتاج الفوسفات بحوالي 2.6

مليون طن.

من جهة ثانية أعدت الشركة خطة مستقبلية للتحكم في استهلاك المياه الصناعية المعتمدة في غسل الفوسفات من خلال تركيز وحدة ترشيح ذات ضغط عال بمغسلة كاف الدور بقيمة 20 مليون دينار بتمويل من البنك الأوروبي للإعمار، على أن يتم لاحقاً تعميم الخطة على جميع مغاسل الشركة.

كما ستعمل الشركة على بعث محطة فوطوفلطائية بقيمة 40 مليون دينار في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقى من الكهرباء. محمد المبروك السلامي

مبادرة لاحداث صندوق لرعاية كبار السن خطوة مهمة لرد الجميل لمن تعبوا حتى نرتاح

صابر الحرشاني

الإنتاجية وتسويق منتجاتهم، خاصة لفائدة المسنات اللواتي يعلن أسراً. ويولي المشروع أيضا أهمية للمشاركة السياسية لكبار السن، ويقترح تسهيل سبل ترشحهم وتصويتهم في الانتخابات، بما في ذلك حقهم في اصطحاب مرافقين لمساعدتهم على القيام بواجباتهم الانتخابية، دون المساس بالقوانين الجاري بها العمل. ولتوسيع دائرة الاهتمام المجتمعي، يُقترح أيضا تخصيص جائزة وطنية للمبدعين والمتقاعدين ممن يقدمون خدمات جليلة في مجالاتهم، يتم إسنادها تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن، بهدف إبراز مساهماتهم وتبسيط الضوء على نماذج ناجحة تحتذى.

أما على مستوى التمويل، فيُنْتَظَرُ أن يُموَّلَ «صندوق رعاية كبار السن» من موارد متعددة، أولها منحة سنوية تُخصَّصُ له ضمن قانون المالية، إلى جانب الهبات والتبرعات والوصايا والقروض، واقتطاعات محدودة على مرتبات كبار السن المتقاعدين. ويُعفى هذا الصندوق من الخضوع لأحكام القانون المتعلق بالمؤسسات العمومية، كما تعتبر التبرعات إليه من التكاليف القابلة للخصم من الضريبة على الدخل.

وبررت الجهة المُقدِّمة للمبادرة هذه الخطوة بتغير التركيبة الديمغرافية للمجتمع التونسي، إذ بات كبار السن يمثلون شريحة متنامية من السكان، وهو ما يفرض على الدولة إعداد سياسات استباقية وشاملة، تضمن لهم الرعاية والاحترام، وتواجه في الآن ذاته تحديات العزلة والتهميش والضعف الصحي والنفسي والاقتصادي. وتُعد هذه المبادرة، إن تمت المصادقة عليها، نقطة تحول حقيقية في مسار السياسة الاجتماعية في تونس، لأنها تنتقل من مجرد منطق الإحاطة إلى منطق التمكين والمشاركة النشطة، في انسجام مع القيم الإنسانية والدستورية التي تركز احترام كرامة كبار السن.



المجتمعي.

كما ينص المشروع على دعم تجربة الفرق المتنقلة الصحية، لتمكين المسنين في المناطق النائية والريفية من الوصول الآمن والسلس إلى الخدمات الصحية.

ويتمتع نطاق عمل الصندوق أيضا إلى مجالات التكوين والتأهيل، حيث سيساهم في إعداد برامج تدريبية للإطار الطبي وشبه الطبي في اختصاص طب الشيخوخة، بما يضمن نجاعة أكبر في تقديم الرعاية الصحية للمسنين داخل المؤسسات العمومية.

ولا يقتصر الهدف من المشروع على الرعاية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تمكين كبار السن من استعادة دورهم التنموي والمجتمعي، وذلك عبر فتح المجال أمام المتقاعدين وأصحاب المهارات اليدوية أو المعرفية للانتفاع بخطط تمويل خاص، يمكنهم من بعث مشاريع في مجالات متعددة كالبحث العلمي، التأليف، التكوين، الخدمات الثقافية أو الاستشارات الفنية. كما يقترح دعم مشاريعهم

تقدم عدد من النواب بمبادرة قانونية تهدف إلى إحداث «صندوق رعاية كبار السن»، في مسعى لتعزيز كرامة هذه الفئة الاجتماعية، وتحسين ظروف عيشها، وتوسيع دائرة الخدمات الموجهة لها. وتعهدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة مؤخرا بمقترح قانون صاغه نواب لدراسته مع ابداء الرأي من قبل لجنة الميزانية و المالية فيه.

وتطرح المبادرة التشريعية إحداث صندوق يُعنى برعاية كبار السن في مختلف أبعادها، الصحية والاجتماعية والنفسية والثقافية، مع تكليف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بالإشراف عليه والتصرف في موارده وتنفيذ برامجه. ويهدف الصندوق أساسا إلى ضمان حياة كريمة لهذه الفئة، في ظل تراجع الروابط العائلية وازدياد الضغط على مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

بطاقة لكبير السن

المقترح عزف «كبير السن» في القانون الجديد بكل تونسي تجاوز سن الخامسة والستين، وخصص بالذكر «المسن الأول بالرعاية»، وهو الشخص الذي لم يعد قادرا كلياً أو جزئياً على تلبية احتياجاته الحياتية اليومية، ما يجعله في أمس الحاجة إلى تدخلات مجتمعية مؤطرة وشاملة.

ولتعزيز هذه الرعاية، يقترح المشروع إطلاق بطاقة رسمية بعنوان «بطاقة كبير السن»، تصدرها الوزارة المعنية لفائدة كل من تتوفر فيه الشروط، وتُجدد كل خمس سنوات وفق ضوابط يحددها الأمر التطبيقي للقانون.

وتمكن هذه البطاقة وفق المبادرة حاملها من جملة من الامتيازات النوعية، على غرار إعفاء المسنين الأول بالرعاية من تكاليف الإقامة والإعاشة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، إلى جانب الانتفاع بخدمات المحطات الاستشفائية بأسعار تفضيلية أو بصفة مجانية بالنسبة إلى غير القادرين.

ولم يغفل المقترح التشريعي البعد المجتمعي، حيث نص على مجانية الدخول إلى المتاحف والمعالم التاريخية وفضاءات الترفيه العمومي والمنشآت الرياضية، فضلاً عن تخصيص تعريفية منخفضة لكبار السن وذوي الدخل المحدود في النقل العمومي، وتيسير تعاملاتهم مع المؤسسات العمومية والخاصة بما يحفظ كرامتهم ويسهل نفاذهم للخدمات دون عراقيل بيروقراطية.

«رفيق المسن»

أما على المستوى الصحي، فقد أولى مشروع القانون أهمية كبرى لخدمة «رفيق المسن»، وهي خدمة جديدة تقدمها أطراف مؤهلة علمياً ومهنية، يتم اعتمادهم من قبل الوزارة المختصة، لمرافقة المسن ومساعدته في إنجاز وظائفه اليومية سواء في المنزل أو في المستشفى أو في مؤسسات الرعاية.

وتشمل هذه الخدمة تقديم رعاية طبية أساسية، إدارة الأدوية، المتابعة الصحية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، مقابل أجر يتحمله إما المسن أو من يتكفل به.

وإضافة إلى خدمة «رفيق المسن»، يعزز الصندوق تنفيذ برامج تأهيلية واجتماعية وثقافية وترفيهية تستهدف كبار السن، وتوفر لهم مساحة للمشاركة في الحياة العامة واستعادة الشعور بالانتماء

بوابة الصميدة بدوز

تركيز ضيقة للتنوع البيولوجي في اصناف النخيل

سيقوم المركز الفني للتمور بتركيز ضيقة للتنوع البيولوجي في اصناف النخيل ضيقة الصميدة، معتمدة دوز الجنوبية، على مساحة هكتارين بهذه الضيقة التي تمسح حوالي 20 هكتارا، خاصة أن الضيعة تهيم عليها اصناف النخيل من «دقلة نور» على بقية الفراسات، خاصة أن هذا الصنف يتعرض إلى العديد من الاشكاليات الخاصة بالتغيرات المناخية والتعرض للآفات والأمراض، مما يقتضي التوجه إلى مزيد تثمين أنواع أخرى من الاصناف المحلية لاشجار النخيل.

وستحتوي الضيقة على 200 صنف من انواع النخيل، على غرار «الكننتة» و«الكنتيش» و«العليق» و«أخوات عليق» وغيرها، وهي من الاصناف المحلية المتأقلمة والمقاومة للتغيرات المناخية والتي لا تستهلك كميات كبيرة من مياه الري.

وللإشارة فقد قام المركز بتنفيذ العديد من المشاريع الأخرى خاصة منها المتعلقة بتطوير نظم الاقتصاد في مياه الري للحد من إهدار هذه الثروة الطبيعية، خاصة في نظام الري بطريقة العادية التي يستهلك كميات كبيرة من المياه تصل إلى حدود 25 الف متر مكعب للهكتار في السنة، حيث تم تركيز نظامين جديدين للري كبديل لنظم الري التقليدية والقادرة على التقليل من استهلاك المياه إلى حدود 12 الف متر مكعب للهكتار في السنة.

إضافة إلى غراسة النخيل انطلق المركز في تنفيذ مشروع لتنوع الزراعات الواحية بالواحات التجريبية الراجعة له بغراسة حوالي 1900 شجرة مثمرة من عدة انواع واصناف سواء المحلية او المتأقلمة مع الظروف الطبيعية والمناخية للواحات مع التركيز على غراسة الاصناف البدرية ذات القيمة التسويقية العالية، مثل التين والعويونة والخوخ والتفاح والمشمش.

إضافة إلى غراسة 1200 شجرة زيتون من عدة اصناف بهذه الواحات، بهدف تشجيع الفلاحين على ارجاع غراسة الطوابق، لتنوع مصادر دخل الفلاح، مع تحسين المردودية الاقتصادية لهذه الواحات

محمد المبروك السلامي

نظر المحكمة في وفاة وسام بن عبد اللطيف في مركز احتجاز للمهاجرين بإيطاليا: حادثة تعيد الجدل حول تعسف الاوروبيين مع المهاجرين التونسيين غير النظاميين

ندى الغانمي

النساء الديمقراطيات و«محامون بلا حدود» وجمعية الأرض للجميع وجمعية «سيرجيو بيرو» ومؤسسة «فرنكو وفرنكا بزاعليا».

وقد طالب محامي الدفاع، في الجلسة، هيئة محكمة روما، بتوجيه الاتهام مباشرة إلى المؤسسة الصحية «أزياندا سانيتارالوكالي دال لازيو»، بالنظر إلى أن الوفاة وقعت في مستشفى نقل إليه الفقيد، فضلاً عن الاتهام الموجه إلى ممرضة هي الآن بحالة إيقاف وطبيب في حالة سراح، وفق ما صرح له لوكالة تونس إفريقيا للأنباء، الناشط الحقوقي في مجال الهجرة، والنائب السابق، مجدي الكرباعي.

وتسببت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس منذ عقود ورغبة عدد الشباب في الهجرة إلى أوروبا ظلنا منهم انها جنة ستوفر لهم فرصة الحياة كما يرغبون، في زيادة ظاهرة الهجرة غير النظامية نحو السواحل الإيطالية. وأصبحت البلاغات الصادرة عن الجهات الرسمية والتي تعلن بصفة مستمرة عن إحباط محاولات اجتياز الحدود البحرية والاحتفاظ بعدد من المنظمين والممولين لعمليات الهجرة، متتالية ودورية بجانب حجز قوارب العبور، ونشر تقارير انتشار عشرات جثث مجتازين كانوا يبحثون عن حياة أفضل. ورغم ذلك أفادت وكالة حماية الحدود الأوروبية «فرونكس»، الجمعة 11 أبريل 2025، بأن الربع الأول من سنة 2025، شهد انخفاضاً بنسبة 26% في تدفقات الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط، مقارنة بالعام الماضي. وذكرت الوكالة، في تقريرها حول تدفقات الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي في مارس 2025، إنه تم خلال الربع الأول من سنة 2025، تسجيل وصول 8500 مهاجر غير نظامي إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر وسط البحر الأبيض المتوسط.



وقفها. ويشار إلى أن القضاء الإيطالي، كان قد أجّل بتاريخ الأربعاء 9 أبريل 2025، النظر في قضية وفاة المهاجر التونسي وسام بن عبد اللطيف عام 2021 في مركز احتجاز إيطالي للمهاجرين، إلى يوم 10 سبتمبر 2025.

وجاء في البيان، الذي وقّعه محامي الدفاع، الإيطالي «فرنشيسكو روميو» وعائلة الفقيد، أن وسام توفي بعد أن «قضّى أكثر من 100 ساعة من التقييد التعسفي إلى سرير في ممر مستشفى سان كاميلو في روما»، وفق ما أوردته وكالة الأنباء التونسية الرسمية.

وكانت عائلة الشاب وسام عبد اللطيف (26 عاماً) قد رفعت قضية إبان وفاة ابنها التي «حامت حولها شكوك»، ووقعت إحالة ممرضة، تم حبسها احتياطياً، إلى المحاكمة بتهمة «القتل الخطأ في ممارسة مهنة الرعاية الصحية وتزوير وثيقة عامة»، وفق ما ذكره بيان صادر عن أكثر من 80 منظمة وجمعية تونسية وإيطالية ودولية تتابع هذا الملف، منها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية

الرائجة ببعض مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص قيام السلطات الإيطالية بترحيل عدد من التونسيين المتواجدين على التراب الإيطالي بصفة غير نظامية إلى مراكز الإيواء والترحيل بجمهورية ألبانيا عملاً بالاتفاقية المبرمة بين البلدين»، التي أكدت أنه تم «تعليق العمل بها من طرف القضاء الإيطالي وإقرار إحالة الملف على أنظار محكمة العدل الأوروبية».

وجاء في البيان أن «البعثات تعمل على تكثيف الزيارات للسجون ومراكز الاستقبال والإيواء والترحيل، وتعدّد لقاءات دورية مع القائمين على هذه المؤسسات لمتابعة أوضاع المواطنين التونسيين عن كثب والإصغاء إلى مشاغلهم وتمكينهم من الاتصال بذويهم، فضلاً عن التحقق من مدى توفر الضمانات ذات العلاقة بحماية حقوقهم وحفظ كرامتهم، طبقاً لما تنصّ عليه المعاهدات والمعايير الدولية»، لافتة إلى أنها «تولي هذا الموضوع الإنساني أعلى درجات الأهمية، وتواصل العمل من أجل صون كرامة كافة المواطنين التونسيين بالخارج وحماية حقوقهم في كل الظروف».

سنة 2021، وبالتحديد يوم 28 نوفمبر، توفي وسام بن عبد اللطيف، مواطن تونسي يبلغ من العمر 26 عاماً، وهو أصيل ولاية قبلي، في المستشفى الإيطالي بسان كاميلو في روما بعد نقله من مركز الترحيل بونتي جاليريا في روما.

كما أشارت التقارير حينها، أن سبب وفاته تعود لنوبة قلبية جزاء تقييده تعسفاً أثناء إيواؤه بقسم الطب النفسي بمستشفى سان كاميلو بروما، وقد أُن وكيل الجمهورية في روما بفتح بحث تحقيقي في ظروف وفاته.

وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة الخارجية التونسية، يوم الجمعة 25 أبريل 2025، توضيحاً يتعلق بوفاة المواطن التونسي «وسام بن عبد اللطيف» بمستشفى «سان كاميلو» والذي أصبح ملف قضيته الآن محل نظر القضاء الإيطالي. وقالت الوزارة في توضيحها، الذي نقلته وكالة تونس إفريقيا للأنباء، أن «المواطن التونسي المرحوم وسام بن عبد اللطيف قدم إلى إيطاليا خلال شهر أكتوبر 2021 وتمّ إيواؤه في مرحلة أولى بمركز ترحيل بيلارمو، قبل أن يتمّ نقله إلى مستشفى بروما يوم 13 من الشهر نفسه». وأضافت الخارجية التونسية، أنه «فور علمها بخبر الوفاة، بادرت قنصلية تونس بروما بالتنسيق مع السلطات المحلية، حيث أفادها مساعد وكيل الجمهورية بروما بأنه تمّ ختم الأبحاث في هذه القضية بحفظ تهم القتل غير العمد والاختطاف، الموجهة إلى الإطار الطبي وشبه الطبي، وتوجيه تهمة القتل على وجه الخطأ والتدليس إلى ممرضة ضاعفت جرعة الدواء المهدئ للمرحوم ثم قامت بتدليس ذلك على دفتر المتابعة الطبية». وفي هذا السياق، أشارت الوزارة إلى أن «محكمة روما قررت خلال جلسة أجزتها يوم 9 أبريل 2025 تأجيل التصريح بالحكم في القضية إلى يوم 10 سبتمبر 2025»، وأكدت أن القنصلية التونسية بروما «قامت بتقديم الدعم اللازم لعائلة المرحوم، بما في ذلك المتابعة المستمرة للإجراءات المتعلقة بنقل الجثمان إلى أرض الوطن، وتقديم الإحاطة النفسية والإدارية الضرورية».

ونفت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، في هذا الصدد، «ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص محاولة انتحار مواطن تونسي بأحد مراكز الإيقاف والترحيل الإيطالية مساء يوم الخميس 3 أبريل 2025»، ودعت إلى مزيد التحري والتثبت من هذه المعلومات قبل تداولها.

كما فندت وزارة الخارجية أيضاً «الأخبار

المهرجان الدولي للمسرح في الصحراء بقبلي خبراء محليون ودوليون في فضاء ثقافي وابداعي

تحتضن منطقة فطناسة الدورة الخامسة للمهرجان الدولي للمسرح في الصحراء من 30 أبريل إلى 4 ماي 2025.

ويهدف هذا المهرجان إلى تحويل الأماكن الطبيعية القاسية إلى فضاء إبداعي ثقافي وتواصل، حيث تتحول الصحراء إلى فضاء أداء حي يربط العلاقة بين الممثلين والجمهور، مع إدخال عناصر الطبيعة في العرض المسرحي.

ويشارك في هذه التظاهرة خبراء محليون ودوليون من 30 دولة في مجالات المسرح والرقص والارتجال، كما أنه سيقع تنظيم ورشات تكوينية متخصصة بين الرمال والواحات وسهرات السامور الفرجوية.

وتتميز الورشات بتنوعها على غرار مسرح الفوروم والرقص على الرمال ومسرح الإدماج والألعاب الدرامية والارتجال بالمسرح.

ويحتوي البرنامج على 23 مسرحية من مختلف المدارس والتيارات المسرحية إضافة إلى إتاحة الفرصة للمشاركين والحضور للتخييم وتجربة العيش وسط الصحراء في قلب الجنوب التونسي.

محمد المبروك السلامي

الاحتفاظ بافريقي جنوب الصحراء من أجل السرقة

تم الاحتفاظ بافريقي جنوب الصحراء من أجل السرقة ومحاولة الاعتداء بالعنف على بائعة بمحل لبيع المرطبات بنابل بواسطة آلة حادة، ودخول التراب التونسي خلصة. حيث أنه بعد تحديد مكان تواجده تم القبض عليه إثر تداول مقطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي يوثق عملية دخوله الى محل بيع المرطبات وتهديد البائعة بألة حادة قبل الاستيلاء على هاتفها الجوال ومبلغ مالي. كما أثبتت ذلك كاميرات المراقبة المركزة بالمكان، وقد تم إرجاع الهاتف الجوال والمبلغ المالي محل السرقة.

بين الصخيرة والسمار

حجز كمية من المصوغ وكماليات الهواتف الجوال

تمكنت فرقتا الحرس الديواني بالصخيرة والسمار من حجز كميات هامة من الألعاب النارية والمصوغ المزيف وكماليات الهواتف الجوال، وقد قدرت القيمة المالية الجمالية للمحجوز ب 600 الف دينار، كما تمكنت فرقة الحرس الديواني بمدنين، بالتنسيق مع مصالح الاستعلامات الديوانية، من حجز كميات هامة السجائر المهربة بقيمة تفوق ال 450 ألف دينار.

نابل

القبض على شخص محكوم بأكثر من 200 سنة سجن

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بالحمامات من القبض على شخص محكوم 99 منشور تفتيش و 18 مضمون حكم يقضي إجماليا بسجنه لمدة 210 سنة. بمراجعة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس أذنت بالاحتفاظ به واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه.

تونس

حجز 29 قطعة من مخدر القنب الهندي

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بقرطاج والفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل و مصلحة الطريق العمومي ومراكز الأمن الوطني بالكرم الغربي وقرطاج بيرسا وحلق الوادي من القبض على أحد مروجي المخدرات بجهة الكرم الغربي وهو محكوم 19 منشور تفتيش لتورطه في عدة قضايا عدلية وبتفتيش محل سكنه تم العثور على 29 قطعة من مخدر القنب الهندي وميزان إلكتروني. وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذنت بالاحتفاظ به والأبحاث متواصلة.

نابل

بطاقة إيداع بالسجن في حق استاذ تعليم ثانوي

قال القاضي أنيس المؤدب، الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بنابل، إن قاضي التحقيق بطاقة إيداع بالسجن ضد أستاذ تعليم ثانوي من الهوارية على خلفية شكايته تقدمت بها قيمة بالمعهد ذاته بتهمة التشهير والقذف على موقع التواصل الاجتماعي فابيسوك. وقد كان الأستاذ بحالة إيقاف يقف رفقة زميل له في قضية تتعلق بالتحرش والغش في امتحانات البكالوريا وضمت لها قضية التلب والتشهير.

وحسب المصدر ذاته فإن المتهم وعند مثوله أمام قاضي التحقيق وبناء على محضر فرقة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالهوارية تم إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه على أن يمثل رفقة زميله المحال بحالة سراح أمام القضاء في قضية التحرش والغش في الامتحانات بعد ورود شكايته متتالية من تلاميذ وتم تأجيلها لمواصلة سماع الشاكنين الجدد.

المهدية

فتاة تعتدي على أخرى بألة حادة

شهد كورنيش المهدية شجار بين فتاتين واعتداء أحدهما على الثانية بألة حادة، تم نقلها على اثرها إلى المستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية. وقد تمكن أعوان الأمن من إيقاف المعتدية ورجل كان يصطحبهما، علما وان الضحية والمعتدية، اصيلتا مدن مجاورة للمهدية.

نابل

حجز 26 كيسا من الكوكايين لدى مروج

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية ومركز الأمن الوطني بسليمان من القبض على أحد مروجي المخدرات بمحل سكنه، وبعد التنسيق مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بنابل وتفتيش المحل تم العثور على 26 كيسا بلاستيكيًا من مخدر الكوكايين وميزان إلكتروني. وباستشارة ممثل النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بنابل، أذنت بالاحتفاظ بالمتظنون فيه، والأبحاث لا تزال متواصلة.

المنستير

القبض على شخصين قاما بعملية سلب

إثر تعرّض شخصين إلى عمليتي سلب، باستعمال العنف وتحت طائلة التهديد، لدراجتهما النارية من قبل منحرفين كانا على متن دراجة نارية، أحدهما ملثم ويحمل آلة حادة كبيرة الحجم. وبعد إجراء جملة من التحريات الميدانية والفنية اعتمادا على ما وثقته كاميرات المراقبة أمكن من خلالها التعرف على هوية المظنون فيهما وهوية شخص آخر عمد إلى إخفاء الدراجة النارية والملابس المستعملة بمستودع بالجهة.

بالتنسيق مع النيابة العمومية تحوّلت الوحدات الأمنية بالجهة، التابعة لإقليم الأمن الوطني بالمنستير، إلى المستودع المذكور أين أمكن القبض على شخصين وحجز قناع و آلة حادة والدراجة النارية المستعملة. وقد تم الاحتفاظ بهما، بعد استشارة ممثل النيابة العمومية، وإدراج آخر بالتفتيش، والأبحاث لا تزال متواصلة.

سيدي بوزيد

وفاة تلميذة إثر سقوطها من شاحنة

توفيت تلميذة، تبلغ من العمر 10 سنوات، بعد سقوطها من الصندوق الخلفي لشاحنة خفيفة، عندما كانت في طريقها إلى المدرسة بالسعيدة من ولاية سيدي بوزيد. وقد تم نقلها إلى المستشفى المحلي بالرقاب لكنها توفيت داخل سيارة الإسعاف متأثرة بإصابة بليغة على مستوى الرأس. كما أن شقيقتها، التي تبلغ من العمر 12 سنة، قد أصيبت كذلك، لكن حالتها وصفت بالمستقرة.

سوسة

القبض على شخصين بحوزتهما 133 قرصا إكسنازي تمكنت الوحدات الأمنية التابعة للفرقة الجهوية لمكافحة المخدرات بسوسة من القبض على شخصين على متن دراجة نارية قادمين من سوسة إلى القيروان أحدهما بحوزته 133 قرص إكسنازي. وبمراجعة النيابة العمومية أذنت بالاحتفاظ بهما والأبحاث متواصلة.

جندوبة

الكشف عن وفاق إجرامي لترويج المخدرات

إثر توفر معلومات لدى وحدات منطقة الحرس الوطني بطريقة تفيد بوجود شبكة مختصة في ترويج المواد المخدرة. بتعميق التحريات والأعمال الميدانية تم ضبط أحد عناصر الشبكة وحجز 5 صفائح من مخدر القنب الهندي وسيارة يقع استغلالها في التنقلات. وبمراجعة النيابة العمومية، أذنت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

بعد نجاحه في مصر:

فيلم «سيكو Siko» يصل إلى القاعات التونسية

يمثل دفعة قوية لسينما الكوميديا في مصر، خاصة بعد فترة من التراجع على مستوى الإنتاج السينمائي، مقارنة بالدراما التي شهدت بروز أسماء لامعة مثل هشام ماجد وشيكو وأكرم حسني.

وقد تصدر «سيكو siko» «مركبات البحث، حيث أدرجته عدة مواقع إخبارية ضمن قائمة الأعمال الأكثر بحثاً عبر «غوغل»، ووصفت نجاحه بـ«الإنجاز التاريخي».

أرقام قياسية في زمن قياسي

وأفادت مصادر إعلامية بأن ما يقرب من مليون مشاهد مصري توافدوا على صالات السينما لمتابعة الفيلم خلال 21 يوماً، ليحتل بذلك المركز الثاني في قائمة أعلى الإيرادات بتاريخ السينما المصرية، مباشرة بعد فيلم «أولاد رزق 3» الذي تصدر القائمة بإيرادات قاربت 260 مليون جنيه، من بطولة أحمد عز وعمرو يوسف وأسر ياسين.

ويُنتظر أن يحقق «سيكو siko» «نفس النجاح في قاعات السينما التونسية، في ظل التفاعل الإيجابي الذي لاقاه من قبل الجمهور و النقاد.



محمد الدباح، وإخراج عمر المهندس.

عودة قوية للكوميديا المصرية

واعتبر عدد من النقاد المصريين أن الفيلم

النجاة من الورطة التي وقعها فيها. ويشترك في بطولة الفيلم إلى جانب دسوقي وعمر، كل من علي صبحي، باسم سمرة، خالد الصاوي، تارا عماد، ديانا هشام، أحمد عبد الحميد، ومحمود صادق حدوتة، وهو من تأليف

ريم حمزة

بدأت مؤخراً، قاعات السينما التونسية في عرض الفيلم المصري الكوميدي «سيكو siko» الذي يحقق حالياً نجاحاً استثنائياً في مصر، حيث تجاوزت إيراداته التوقعات بعد 22 يوماً فقط من إنطلاقه، ليصبح أحد أبرز الأعمال السينمائية الكوميديّة لهذا العام.

ورغم اعتماد الفيلم على وجوه شابة في أدواره الرئيسية، مثل طه دسوقي وعصام عمر، إلا أنه استطاع أن يجذب جمهوراً واسعاً، ويحقق إيرادات كبيرة، مما اعتبره النقاد مفاجأة إيجابية للسينما المصرية.

كوميديا بتفَس اجتماعي

تدور أحداث «سيكو siko» «في قالب كوميدي اجتماعي، حيث يروي قصة شابين أحدهما يعمل في شركة شحن والأخر مدمن على ألعاب الفيديو، يجدان نفسيهما في موقف معقد مليء بالمفاجآت والمنعطفات، ويحاولان بكل الطرق

تونس تحتفل باليوم العالمي للرقص في مسرح الأوبرا: لقاء بين الإبداع والتكريم

عروض فنية تحتفي بالتنوع والإبداع الكورغرافي

في فترة ما بعد الظهر، يُقدّم للجمهور باقة من العروض الفنية التي تعكس تنوع الأساليب وتعدّد المدارس الفنية، حيث تتلاقى الابتكارات المعاصرة مع الإيقاعات التقليدية والتجارب الكورغرافية الجديدة، لتقدّم لوحة فنية حية تعبر عن ثراء المشهد الراقص التونسي.

لحظة تكريم لرواد الرقص في تونس

تتوّج هذه التظاهرة بحفل تكريم خاص لـ 14 شخصية بارزة ساهمت في إثراء مسيرة الرقص في تونس، من الرواد الأوائل إلى الفنانين المعاصرين. ويسبق الحفل عروض فنية في بهو مسرح الأوبرا، تشكّل تحية رمزية للجهود والالتزام الذين ساهموا في تطوير هذا الفن.

سهرة المدارس: احتفاءً بجيل المستقبل

تُخصّص الأمسية الختامية للمدارس الخاصة والراقصين الشبان، من خلال سلسلة عروض كورغرافية مميزة تُجسّد تنوع الممارسات الفنية من البريك دانس إلى الرقص الكلاسيكي، الشرقي، الأفريقي، وغيرها. كما يُقدّم باليه أوبرا تونس والفرقة الوطنية للفنون الشعبية مقاطع فنية راقية، في عرض مفتوح أمام العموم، يُبرز أهمية الحفاظ على التراث ونقله للأجيال القادمة.

رقص يوحد الشعوب ويعبر الحدود

اليوم العالمي للرقص هو مناسبة عالمية تحتفل بها أكثر من

ريم حمزة

بإشراف وزارة الشؤون الثقافية، يحتفي قطب الباليه والفنون الكورغرافية بمسرح أوبرا تونس باليوم العالمي للرقص، الذي يُصادف 29 أبريل من كل عام، في تظاهرة استثنائية تحتفي بفن الكورغرافيا بجميع أشكاله وتعبيراته.

حدث فني متميز يحتفي بالرقص والتقاليد التونسية

في هذا اليوم الخاص، يجتمع عشاق الرقص من مختلف الأجيال لتسليط الضوء على غنى التراث الراقص التونسي، والتزام الفنانين، وحبوية المواهب الشابة. ويُقدّم البرنامج فقرات متنوعة تمزج بين التأمل، والتكريم، والاحتفال.

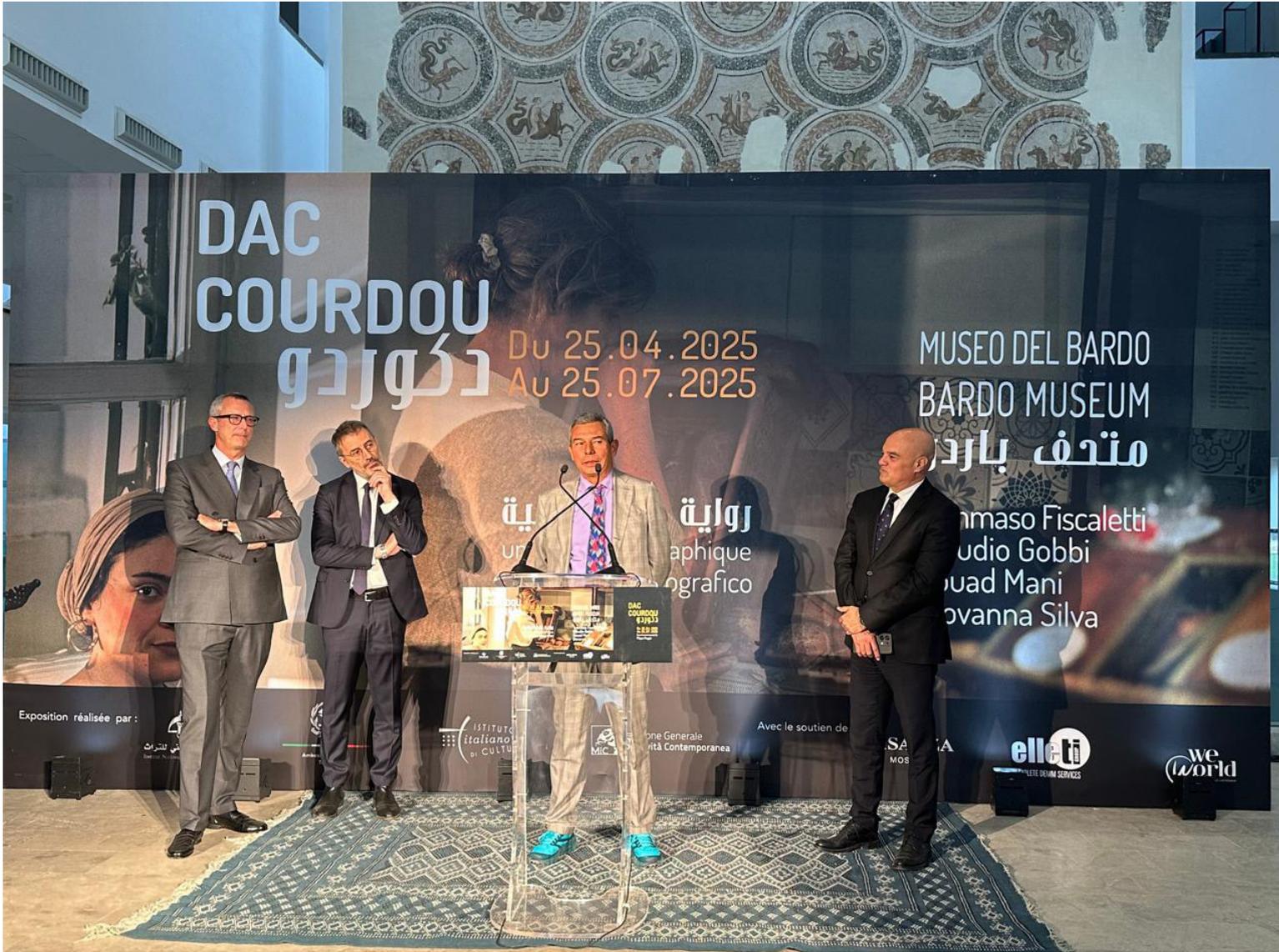
ندوة فكرية تفتح الحوار حول واقع الرقص في تونس

تنطلق الفعاليات بندوة حوارية يديرها الإعلامية نسرين شعبوني، ويشترك فيها عدد من الرموز الفنية والمواهب الشابة. وتتناول الندوة محورين أساسيين: «تكوين الراقصين في تونس» مع ملاك السبعي وعبد القادر الدريهلي، و«قضايا التمويل والمنح» بمشاركة نوال سكندرانى وسيرين القلاعي. وتهدف هذه الندوة إلى فتح نقاش معمق حول التحديات التي يواجهها القطاع وإبراز أصوات الفاعلين فيه.



150 دولة، تُكرّس للرقص كوسيلة للتواصل الإنساني ودعم الحوار والسلام. ومن خلال هذه الفعالية، تُكرّس تونس حضورها على الساحة الكورغرافية الدولية، مؤكدةً على أهمية الرقص كفن ومهنة وأداة للترابط الاجتماعي والثقافي.

معرض «داكوردو» بمتحف باردو: صور تحكي ذاكرة الحضور الثقافي الإيطالي في تونس



افتتح مؤخرا، بقاعة القصر الصغير بالمتحف الوطني بباردو، المعرض الفني الفوتوغرافي «داكوردو.. مظاهر وتجليات الحضور الثقافي الإيطالي في تونس - حكاية فوتوغرافية»، بحضور عدد من الشخصيات الرسمية والثقافية من تونس وإيطاليا. وقد شارك في الافتتاح المدير العام للمعهد الوطني للتراث السيد طارق البكوش، وسفير إيطاليا في تونس السيد ألكسندرو بروناس، ومدير المعهد الثقافي الإيطالي بتونس، إلى جانب المصورين المشاركين في هذا المشروع الفني، وعدد من إطارات وزارة الشؤون الثقافية.

يمتد المعرض إلى غاية 25 جويلية 2025، ليقدم للزوار تجربة بصرية غنية تستعرض الحضور الثقافي الإيطالي في تونس من زوايا متعددة، وهو من تنظيم مشترك بين المعهد الثقافي الإيطالي بتونس، وسفارة إيطاليا في تونس، بالتعاون مع المعهد الوطني للتراث والمتحف الوطني بباردو.

المعرض يندرج ضمن احتفالات الذكرى الستين للتعاون التونسي-الإيطالي في مجال علم الآثار، وهي مناسبة ترمز إلى انطلاق أول بعثة تنقيب أثرية مشتركة بين البلدين، سنة 1965، والتي كانت بداية لمسار طويل من الشراكة في البحث العلمي، والتراث، وحفظ الذاكرة التاريخية المشتركة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

عدسة فوتوغرافية توثق الحضور الإيطالي بتونس

يضم المعرض أعمالاً أنجزها أربعة مصورين محترفين، ثلاثة منهم من إيطاليا، وهم: كلاوديو غوبي، توماسو فيسكاليتي، جيوفانا سيلفا، بالإضافة إلى المصورة التونسية سعاد ماني، التي شاركت من موقعها في تقديم رؤية بصرية من الداخل، لمتنزه في المعرض نظرات فنية متقاطعة توثق الذاكرة وتعيد تشكيلها عبر الصورة.

وقد أنجز كل مصور جلسة تصوير فوتوغرافي منفصلة في مناطق مختلفة من تونس، ما أسفر عن أربعة أقسام رئيسية داخل المعرض، لكل منها محور يضيء جانباً من تجليات الحضور الإيطالي في البلاد.

معاور المعرض: من الآثار إلى الحياة اليومية

الصور المعروضة تناولت عدة مواضيع متنوعة، أهمها:

المواقع الأثرية التونسية التي تستقبل بعثات تنقيب تونسية-إيطالية، والتي تعكس عمق التعاون المتواصل منذ عقود في مجالات التنقيب والترميم.

العمارة الإيطالية في تونس، كما تتجلى في المباني التي أنجزها معماريون إيطاليون مطلع القرن العشرين، وما تزال حاضرة في المشهد العمراني للمدن الكبرى.

التعاون التجاري والإنساني، من خلال صور «بورتريه» لأشخاص يعيشون ويعملون على ضفتي المتوسط، ليعكس المعرض الوجه الإنساني للعلاقات الثنائية.

الذاكرة التاريخية للجالية الإيطالية بتونس، خاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين، في توثيق مرحلة مهمة من التعايش والتأثير المتبادل.

«داكوردو»: كلمة تروي حكاية ثقافية

اختار المنظمون عنوان «داكوردو» - [dak.kurdu] - وهي كلمة مأخوذة من الإيطالية (d'accordo) وتعني «متفق»، وقد أصبحت جزءاً من اللهجة التونسية، كما هو حال كلمات أخرى مثل «كوجينة» (مطبخ)، «فيشته» (عطلة)، و«فيرندا» (شرفة). هذه المفردات اليومية تمثل دلائل حية على مدى تغلغل الثقافة الإيطالية في تفاصيل الحياة التونسية، ما يجعل من المعرض فرصة لفهم هذا التداخل الثقافي بلغة الصورة. وأكد بيان صادر عن المعهد الثقافي

مع القائمين على متحف باردو والمعهد الوطني للتراث.

احتفاء بالتراث المشترك

يمثل هذا المعرض محطة ثقافية مهمة ضمن سلسلة من الفعاليات التي تقام في إطار التعاون التونسي-الإيطالي، والذي أثمر على مدى عقود عن اكتشاف مواقع أثرية ذات قيمة استثنائية، تغطي فترات متعددة من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الإسلامية، مع اهتمام خاص بالفترتين البونية والرومانية.

ويؤكد المنظمون أن هذا المعرض ليس فقط مناسبة فنية، بل هو فعل توثيقي وتاريخي، يحفظ تفاصيل من الذاكرة المشتركة، ويعيد تقديمها للعموم في شكل بصري معاصر، يربط الماضي بالحاضر، ويستشرف آفاقاً جديدة للتعاون الثقافي بين البلدين.

الإيطالي أن اختيار هذا العنوان لم يكن اعتباطياً، بل يستند إلى رمزية لغوية وثقافية تعبر عن عمق العلاقات الثنائية، التي لا تقتصر فقط على الجغرافيا، بل تتجاوزها إلى النسيج الاجتماعي والتاريخي.

دعم رسمي وفني متكامل

أنجز المعرض بدعم من الإدارة العامة للإبداع المعاصر بوزارة الثقافة الإيطالية، في إطار برنامج وطني يهدف إلى الترويج للتصوير الفوتوغرافي الإيطالي المعاصر خارج إيطاليا. وقد تم اختيار المشروع ضمن قائمة الفائزين في طلب العروض الذي أطلقتته الوزارة لهذا الغرض.

وساهمت في إنجاح المعرض أيضاً مؤسسات راعية من القطاعين العام والخاص، إلى جانب منظمة «وي وورلد» غير الحكومية، وتعاون وثيق

اشاعات الهجرة الجماعية من غزة

مخطط اسرائيلي خبيث لاستنزاف نفسي للفلسطينيين



الغزيين، إلا أن الأداء العملي كان خجولاً حتى الآن. فباستثناء تصريحات مصرية وأردنية حاسمة برفض توطين الفلسطينيين، لم تُترجم المواقف إلى خطوات دولية صارمة ضد المخطط الإسرائيلي. أما الأمم المتحدة، رغم التحذيرات، إلا أن ضعف أدوات الضغط على «إسرائيل»، وتواطؤ بعض الأطراف الغربية، جعل الموقف الدولي أقرب للصمت منه للردع الحقيقي.

ختام القول بين صمود غزة ومخططات الاقتلاع يبقى الرهان الحقيقي الآن ليس فقط على فشل المخطط الإسرائيلي بل على قدرة الفلسطينيين أنفسهم - شعباً وفصائل ومؤسسات - على الصمود بوجه الحرب النفسية الأشد ضراوة منذ النكبة.

في ظل قصف متواصل، مجاعة خانقة، وخراب عمراني شبه كامل، يقف أهل غزة أمام خيارين: إما الانجرار إلى وهم الهجرة المسمومة، وهو ما تسعى إليه «إسرائيل» بكل أدواتها.

أو التمسك بالأرض، حتى لو كانت الركاب وحده، حفاظاً على آخر معقل للفلسطينيين في وجه المشروع الاستيطاني، وفي النهاية، يتجدد سؤال المصير، هل ستنصر نار الاحتلال وسموم شائعاته؟ أم سينتصر إيمان الفلسطينيين العميق بوطن لا بديل عنه مهما اشتدت النكبات؟ الأيام القادمة ستجيب.. ولكن غزة تعودت أن تكتب أجوبتها بالدم والصمود، لا بالهجرة والهوان.

العدوان، قدمت إدارة بايدن دعماً عسكرياً غير مسبوق لـ«إسرائيل».

حماية دبلوماسية منعت أمريكا إصدار قرارات إدانة لـ«إسرائيل» في مجلس الأمن أكثر من مرة. خطط ما بعد الحرب: كشفت تقارير أن واشنطن تناقش سيناريوهات «ما بعد حماس»، تتضمن احتمال تهجير سكان غزة.

فالدعم الأمريكي يرسخ فكرة أن المخطط التهجيري جزء من سياسة استراتيجية طويلة الأمد، لا مجرد تكتيك ظرفي.

الأثر على المجتمع الغزي - استنزاف نفسي وأزمات إنسانية

تسببت هذه الحملة النفسية المنظمة في: * زيادة مشاعر القلق واليأس لدى السكان، وخصوصاً في ظل المجاعة والأوضاع الإنسانية الكارثية.

* اهتزاز ثقة البعض بالمستقبل الوطني مع تصاعد الأحاديث عن «عدم جدوى الصمود».

* محاولات يائسة للهروب لدى بعض الفئات الأكثر ضعفاً كالمرضى والجرحى.

لكن في المقابل، ظهرت حملات شعبية معاكسة تؤكد على «الرباط والبقاء»، وشعارات مثل: «غزة ليست للبيع»، و«لن نترك أرضنا مهما كان الثمن».

الموقف العربي والدولي - بين الرفض والتخاذل

رغم الرفض الرسمي العربي لفكرة تهجير

شبكات نصب واستغلال: عبر ما عُرف إعلامياً بـ«خلية أفيخاي»، التي نشطت في ترويج الهجرة المزعومة.

حسب الشهادات، كان الهدف الحقيقي من هذه الحملات ليس فقط تجنيد عملاء، بل تفكيك النسيج الوطني الفلسطيني، وضرب الروح المعنوية الجماعية.

موقف حكومة غزة - الرد السريع لكشف الخدعة

في مواجهة هذه الحرب النفسية، سارع المكتب الإعلامي الحكومي في غزة لإصدار بيان واضح، حذر فيه من الانجرار خلف هذه الشائعات.

وأكد البيان أن الأنباء المتداولة عارية تماماً عن الصحة، وأن الاحتلال يحاول تمرير مخططه عبر «أساليب ناعمة» بعدما فشل بالقوة في فرض التهجير الجماعي.

وأوضح المكتب أن الحالات القليلة التي غادرت القطاع، كانت لأسباب طبية عبر معبر كرم أبو سالم، وليست عمليات هجرة.

كما شدد على أن «الهجرة من الوطن في ظل الاحتلال ليست خياراً آمناً، بل فخاً مميتاً يقود إلى التجنيد أو الاعتقال أو حتى القتل».

العودة إلى جذور الفكرة.. التهجير كعقيدة صهيونية

تاريخياً، لم يكن حلم كيان الاحتلال الإسرائيلي بتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها أمراً جديداً، منذ النكبة عام 1948، سعى المشروع الصهيوني إلى إخلاء الأرض الفلسطينية عبر المجازر والتهجير القسري، اليوم، يعود السيناريو ذاته بأدوات حديثة: الجوع، القصف العشوائي، والمجازر الجماعية، مع تطعيمه بالداوية الناعمة لـ«الهجرة الآمنة».

في هذا السياق، تذكرنا خطة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، حين أعلن في البيت الأبيض عام 2020 عن نيته «امتلاك غزة» واقتراح نقل الفلسطينيين إلى دول مجاورة كالأردن ومصر، وهو ما رفضته تلك الدول بشدة، كما رفضته شعوبها والمنظمات الدولية.

الدور الأمريكي.. الدعم الكامل للمخطط الإسرائيلي

لا يمكن قراءة هذا المخطط دون الإشارة للدور الأمريكي في تغطيته وحمايته من خلال تقديم دعم سياسي وعسكري غير محدود: منذ بدء

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023، لم تتوقف محاولات الاحتلال لاستخدام أدوات نفسية وسياسية جديدة إلى جانب آتة العسكرية، وبينما كانت الطائرات تدمر، والحصار يخنق، والمجاعة تفتك، انطلقت حملة منظمة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ترّوج لما سمي «الهجرة الجماعية الطوعية» من قطاع غزة، هذه الحملة لم تكن وليدة الصدفة، بل تأتي كجزء من مخطط صهيوني قديم - متجدد - يهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الفلسطينيين الأصليين تحت ضغط السلاح والجوع واليأس.

في هذا السياق، سنحاول تفكيك أبعاد هذه الحرب النفسية، رصد الأدوات المستخدمة، قراءة المواقف الرسمية، وفهم السياق الإقليمي والدولي لهذه المحاولة الجديدة لاقتلاع الفلسطينيين من وطنهم.

كيف ظهرت اشاعات الهجرة؟ في الأيام الأخيرة، اجتاحت مواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل إعلام فلسطينية وعربية ودولية، موجة ضخمة من الأخبار والاشاعات حول فتح معابر إسرائيلية لتسهيل هجرة آلاف الغزيين إلى دول عربية وأوروبية.

وتحدثت الروايات المتداولة عن تسهيلات كبيرة تقدم عبر مطار «رامون» الإسرائيلي، وعن سفر عائلات فلسطينية إلى دول مثل مصر، تركيا، قطر وألمانيا.

لكن ما بدا ظاهرياً وكأنه فرصة للخلاص من جحيم الحرب، سرعان ما كشف عن حقيقة أكثر خطورة، مدعومة بتقارير وتحقيقات ميدانية.

الأدوات الخفية.. كيف تلاعب الاحتلال بالحقائق؟

تشير التحقيقات إلى أن الموساد الإسرائيلي يقف خلف الحملة النفسية، عبر عدة أدوات: استخدام شخصيات جدلية، مثل محام إسرائيلي يدعى «يورام يهودا»، رُوج له كوسيط للهجرة، رغم أنه مختص في قضايا الطلاق، لا الهجرة.

نشر وثائق مزيفة: تضمنت توكيلات قانونية وهمية تمنح الاحتلال صلاحيات على ممتلكات الغزيين.

أرقام هواتف مشبوهة: رُوّجت عبر رسائل نصية تدعو الفلسطينيين للتواصل مع «ضباط تنسيق» إسرائيليين.

بعد قصف أمريكي عنيف لميناء رأس عيسى

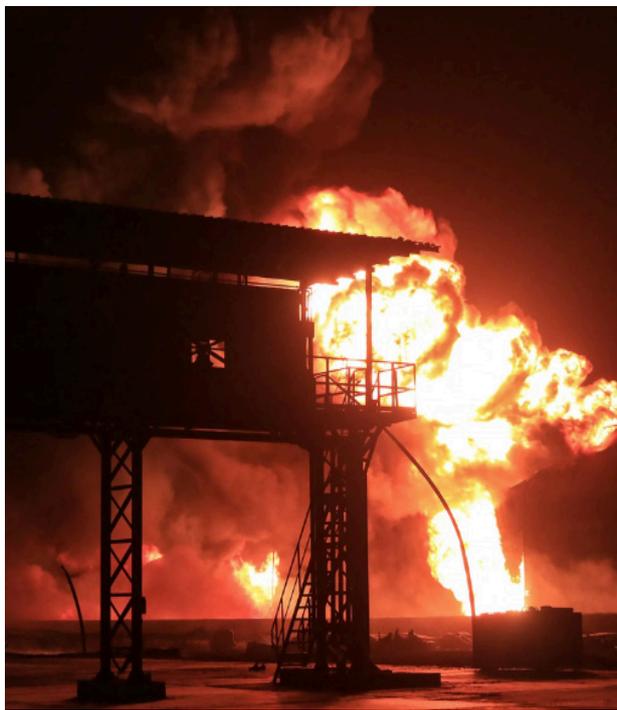
البحر الاحمر يتعرض لكارثة كبرى

محمد بن محمود

100 بالمائة في منع الملاحة الإسرائيلية من البحر الأحمر، ونؤكد استمرار إسنادنا بمختلف أنواعه وأشكاله للشعب الفلسطيني المظلوم حتى إيقاف العدوان على غزة وإنهاء الحصار على سكانها. وأوضح العميد سريع، في بيان، أن القوة الصاروخية نفذت عملية عسكرية استهدفت هدفاً عسكرياً في محيط مطار بن غوريون في منطقة يافا المحتلة، وذلك بصاروخ باليستي نوع ذو الفقار. وذكر أن القوة الصاروخية وسلاح الجو المسير والقوات البحرية نفذت عملية عسكرية مزدوجة استهدفت حاملتي الطائرات الأمريكيتين ترومان وفينسون والقطع الحربية التابعة لهما في البحرين الأحمر والعربي وذلك بعدد من الصواريخ المجهزة والطائرات المسيرة، مشيراً إلى أن هذا الاستهداف هو الأول للحاملة فينسون منذ وصولها إلى البحر العربي. وقال إنه وللشهر الثاني على التوالي، تستمر القوات المسلحة (التابعة للحركة) في التصدي الفاعل والمسؤول للعدوان الأمريكي على بلدنا، كما وعدت بمواجهة التصعيد بالتصعيد. كما أعلن العميد سريع أن الدفاعات الجوية نجحت في إسقاط طائرة أمريكية نوع (إم كيون-9) أثناء قيامها بتنفيذ أعمال عدائية في أجواء محافظة صنعاء، وذلك بصاروخ أرض جو محلي الصنع، وتعد هي الخامسة في غضون ثلاثة أسابيع، والعشرين خلال معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس إسناداً لغزة. في المقابل، ذكر الجيش الإسرائيلي أن سلاح الجو اعترض صاروخاً أطلق من اليمن، قائلاً: تم تفعيل إنذارات في عدة مناطق في البلاد، كما تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية وفلسطينية عن سماع دوي صفارات الإنذار في منطقة تل أبيب الكبرى وغرب الضفة الغربية وجبال غرب القدس، تلاها سماع انفجارات عقب رصد صاروخ من اليمن، ورفعت حشود المتظاهرين في صنعاء الأعلام اليمنية والفلسطينية، وهدفت بالنصر للمقاومة والتحدي للتصعيد الأمريكي في اليمن.

إدانات دولية

فصائل المقاومة الفلسطينية أدانت في بيانات منفصلة الغارات الأمريكية التي استهدفت ميناء رأس عيسى في اليمن، وأدانت حركة المقاومة الإسلامية، حماس، العدوان الجوي الأمريكي الإجرامي الذي استهدف ميناء رأس عيسى النفطي بمحافظة الحديدة في الجمهورية اليمنية الشقيقة، الذي أسفر عن استشهاد وجرح العشرات من المدنيين، بينهم مسعفون وعاملون في الميناء. وأكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن العدوان الأمريكي الأثم على اليمن لا ينفصل عن جرائم الإبادة الصهيونية في غزة، فالجرح واحد، والنار واحدة، والضحايا هم المدنيون الأبرياء الذين يدفعون ثمن صمت العالم وتواطؤ المنظومة الدولية، كذلك، اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الهجوم عدواناً همجياً سافراً يرقى إلى مستوى جريمة حرب صريحة، ضمن تصعيد عسكري غير مسبوق. أيضاً، أدانت لجان المقاومة في فلسطين بأشد العبارات العدوان الأمريكي، معتبرة أنه جريمة جديدة تضاف إلى سجله الحافل بالعدوان وسفك الدماء بحق شعوب الأمة، وأعرب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، عن تضامن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الشعب اليمني المقاوم، داعياً إلى وضع نهاية لصمت المجتمع الدولي وعدم تصرفه إزاء الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان على يد أمريكا ضد الشعب اليمني.



لنحو 26 مليون يمني يعيشون في مناطق سيطرة الحوثيين، لذلك نرى أن ما حدث جريمة حرب وعقاب جماعي ضد اليمنيين. لكن الحداد ذهب للقول إن هذا التصعيد الأمريكي قد يدفع المنطقة إلى مزيد من التآزم من خلال تصعيد الحوثيين عملياتهم البحرية ضد سلاسل الإمداد الأمريكية: نؤكد أن استهداف البنى التحتية اليمنية وتضييق خيارات العيش الكريم على اليمنيين لن يمنح أمريكا النصر، بل يعكس حالة ضعف ووهن وفشل إدارة ترامب في تحقيق أهداف حملتها العسكرية، ومثل هذه الجرائم قد تشكل دافعاً لصنعاء لاستخدام خيارات مزعجة لأمريكا، وخاصة أن قوات صنعاء تمتلك قدرات عسكرية متطورة تتيح لها اتخاذ خيارات مضادة لحرب أمريكا الاقتصادية. وأضاف: من الخيارات التي لا نستبعد اتخاذها خلال الفترة القادمة رفع مستوى التصعيد ضد سلاسل الإمداد الأمريكية في البحر العربي والمحيط الهندي ولا نستبعد تعرض سلاسل إمداد أمريكا للاستهداف من قبل قوات صنعاء في البحر الأبيض.

جريمة حرب مكتملة الأركان

حكومة صنعاء اعتبرت أن استهداف العدو الأمريكي لميناء رأس عيسى النفطي، جريمة حرب متكاملة الأركان، لكون الميناء منشأة مدنية وليست عسكرية تخدم جميع اليمنيين، وليست حكرًا على فئة معينة، وقالت في بيان: في جريمة حرب جديدة، أقدم العدو الأمريكي على استهداف ميناء رأس عيسى النفطي بمديرية الصليف في محافظة الحديدة ليمثل بهذا العدوان، الذي لا مبرر له على الإطلاق، انتهاكاً صارخاً لسيادة اليمن واستقلاله، واستهدافاً مباشراً للشعب اليمني بأكمله. وجدد التأكيد على أن موقف الجمهورية اليمنية في مناصرة أبناء الشعب الفلسطيني ثابت وراسخ ومبدئي، ولن تؤثر فيه الجرائم الأمريكية، وسنستمر في عملياتنا الإنسانية التي نجحت بعون الله سبحانه وتعالى، بنسبة

حذرت وزارة الزراعة والثروة السمكية في صنعاء من مخاطر التلوث البحري الناجم عن القصف الأمريكي لميناء رأس عيسى في محافظة الحديدة اليمنية، وأوضحت الوزارة في بيان لها أن القصف أدى إلى تدمير مرافق الميناء وخزانات التخزين، الأمر الذي تسبب في تسرب كميات من المواد النفطية والصناعية السامة إلى مياه البحر، ما يُنذر بوقوع كارثة بيئية وشيكة في البحر الأحمر، قد تتسبب في تدمير النظام البيئي البحري، ونفوق كميات كبيرة من الأحياء البحرية، وتهديد الثروة السمكية التي تعد مصدر رزق لمئات الآلاف من الأسر اليمنية.

وحذرت الوزارة من أن انتشار بقع التلوث النفطي في المياه الإقليمية اليمنية قد يؤدي إلى إغلاق مناطق صيد واسعة، ويعطل النشاط البحري، ويؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي في البلاد، في ظل الظروف الإنسانية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها اليمن. ودعت الوزارة المنظمات الدولية المعنية بالبيئة إلى إدانة هذه الجريمة والمساعدة في احتواء التسرب النفطي الناجم عن استهداف الميناء للحد من تأثيراته الكارثية على البيئة البحرية، حسب البيان. وحمل البيان الولايات المتحدة المسؤولية المباشرة عن هذه الجريمة وما يترتب عليها من تداعيات إنسانية وبيئية واقتصادية جسيمة، مؤكداً أن صمت المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، شجّع العدوان على ارتكاب مثل هذه الجرائم، حسب البيان.

غارات أمريكية مؤثقة على ميناء رأس عيسى النفطي

أوقعت الغارات الأمريكية التي استهدفت، خلال الأيام القليلة الماضية، منشأة ميناء رأس عيسى النفطي في مديرية الصليف في محافظة الحديدة غرب اليمن، مجزرة مروعة ذهب ضحيتها من المدنيين، وفق وسائل إعلام تابعة لحركة أنصار الله، 74 شهيداً و171 جريحاً كحصىلة غير نهائية، من عمال وموظفي الميناء. وأكدت وزارة الصحة في صنعاء أن فرق الإنقاذ من الإسعاف والدفاع المدني لا تزال تتعرف عن مفقودين والبحث عن الضحايا، وأعلنت وزارة الصحة في صنعاء، ظهر الجمعة، ارتفاع عدد شهداء العدوان الأمريكي على منشأة رأس عيسى، إلى 245 شهيداً وجريحاً في حصيلة غير نهائية، وفق خبر لقناة المسيرة الفضائية التابعة لحركة أنصار الله، التي نشرت أيضاً مقاطع فيديو للضحايا.

عقاب جماعي لليمنيين

يقول الصحفي الاقتصادي رشيد الحداد: استهداف ميناء رأس عيسى النفطي يأتي في إطار الحرب الاقتصادية الموجهة ضد اليمنيين بشكل عام ولن يمسه أنصار الله، فالميناء يستقبل شحنات النفط التي تزود أكثر من 65% من السوق اليمني، والتداعيات سيضرر منها عامة الناس. وأضاف: فيما يتعلق بالأسباب التي دفعت واشنطن لارتكاب هذه الجريمة فتعود لفشل إدارة ترامب في تحقيق أي أهداف عسكرية، وفشلت أيضاً في تنفيذ قرار منع دخول النفط وفق قرار الخزانة الأمريكية منذ مطلع أفريل الجاري، وإذا كان مبرر واشنطن التي استخدمته في قصف الميناء هو استهداف مصادر تمويل أنصار الله، فإن هذا المبرر بحد ذاته جريمة؛ لكون الضرر سيكون أكبر، واستهداف الميناء سيضعف المعاناة الإنسانية

تحت مجهر «24/24»: بتعيينه حسين الشيخ نائبا له محمود عباس يشرب من نفس الكأس التي سقاها لياسر عرفات

الأنظار. بعض التقارير أفادت أن عرفات خطط لاغتياله أيضا. لكن بعد وفاة عرفات، ومجيء عباس، تبدل حال الشيخ الذي أصبح من صناع القرار في السلطة.

في عام 2007، عُين الشيخ رئيساً للهيئة العامة للشؤون المدنية بمرتبة وزير، ورئيساً للجنة التنسيق المدنية العليا (CAC)، ليصبح بموجب ذلك حلقة الوصل المركزية مع الاحتلال، عبر التنسيق مع منسق أعمال حكومة الاحتلال في المناطق والإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال والشبابك ووزارات أخرى لدى الاحتلال.

بحكم منصبه في الشؤون المدنية، كان الشيخ يتحكم بتحويل أموال المقاصة التي يجيها الاحتلال ويحولها إلى السلطة الفلسطينية، وإصدار تصاريح الدخول إلى الداخل المحتل، وتوزيع بطاقات (VIP) لكبار المسؤولين الفلسطينيين، وكذلك تصاريح التجارة (BMC) لرجال الأعمال، ما أكسبه نفوذاً سياسياً واسعاً. في جوان 2022، أثارت ممارسات منح التصاريح انتقادات داخلية وسط اتهامات لمكتب الشيخ بالبيروقراطية والفساد والتقصير. يُعد حسين الشيخ من بين أثري الشخصيات في السلطة الفلسطينية، حيث راكم ثروته من ملكية عدة محاجر فلسطينية، إضافة إلى محطات وقود ومتاجر كبرى. ويمتلك فيلا فاخرة في مدينة أريحا.

بعد حرب غزة عام 2014، عُين الشيخ ممثلاً للسلطة الفلسطينية في اللجنة الثلاثية لإعادة إعمار غزة، إلى جانب ممثلين عن الاحتلال ومصر، وعمل بموجب ذلك كحلقة الاتصال الرئيسية ضمن آلية إعادة إعمار غزة (GRM). بين عامي 2015 و2016، أدار الشيخ الاجتماعات مع وزير مالية الاحتلال موشيه كحلون ومنسق أعمال حكومة الاحتلال يوآف مردخاي. في سبتمبر 2016، رافق الشيخ الرئيس محمود عباس خلال زيارته لحضور جنازة رئيس الاحتلال الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز.

الشيخ والصعود داخل فتح والمنظمة

في عام 2008، وخلال انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح، انتُخب حسين الشيخ للمرة الأولى عضواً في اللجنة المركزية للحركة. وفي عام 2016، جرى انتخابه مجدداً خلال المؤتمر السابع.



اعداد : مفيدة عياري

محدثا انقساما كبيرا وضجة واسعة ، صادق المجلس المركزي الفلسطيني على استحداث منصب نائب لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وعين الرئيس محمود عباس القيادي الفتحاوي حسين الشيخ في هذا المنصب، ليصبح ثاني أعلى منصب في المنظمة بعد الرئيس الفلسطيني.

وقد أثار هذا التعيين انقساماً بين الفلسطينيين، حيث أيده معظم أنصار حركة فتح والمقربين من نهج الرئيس عباس، بينما عارضه آخرون، من بينهم أعضاء في فتح، بالإضافة إلى فصائل أعلنت رفضها الكامل لطريقة استحداث المنصب واختياره، مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب. كما يرى هؤلاء المعارضون أن هذا المنصب جاء انصياعاً لمطالب أمريكية وعربية لوجود شخصية تحظى برضا هذه الأطراف، وأنه خطوة على طريق انتقال سلس للسلطة، وتمهيد لما يعرف بـ«اليوم التالي». ويؤكد كثيرون منهم أن اللجنة التنفيذية للمنظمة هي الجهة المخولة باختيار نائب الرئيس، فيما تفرد الرئيس عباس بذلك وبتحديد مهام حسين الشيخ.

من هو حسين الشيخ؟

حسين شحادة محمد الشيخ من مواليد 14 ديسمبر 1960 في رام الله. في سن الثامنة عشرة، اعتقل لدى الاحتلال وتعلم اللغة العربية التي أهلته لاحقا ليصبح رمز التواصل الأمني مع جيش ومخابرات الاحتلال في إطار ما يعرف بالتنسيق الأمني. بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، أصبح عضواً مؤسساً في اللجان السياسية بال الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 1994، عُين برتبة عقيد في جهاز الأمن الوقائي، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 1997. كما كان عضواً في اللجنة العليا لحركة فتح في الضفة الغربية، ونائباً لرئيس اللجان السياسية في الضفة وغزة والقدس.

خلال الانتفاضة الثانية، اعتُبر الشيخ شخصية باهتة نسبياً مقارنة بمرwan البرغوثي، وتصنف ضمن الجناح المعتدل إلى جانب محمود عباس. شهدت تلك الفترة توتراً بين الشيخ وعرفات، إذ أمر الأخير باعتقاله قبل أن يتوارى الشيخ عن

إسرائيلي كبير متقاعد طلب عدم ذكر اسمه بسبب دوره المستمر في المخابرات الإسرائيلية كجندي احتياطي: إنه رجلنا في رام الله.. وتشير المجلة في المقابل الى ان الشيخ ينظر اليه الكثير من افراد الشعب الفلسطيني على أنه الرجل الذي يقوم بالعمل القذر، في إشارة الى تواصله المستمر مع الاحتلال، في محاولة منه لتعزيز حظوظه في معركة خلافة عباس البالغ من العمر 87 عامًا.

وتلقت المجلة الى ان رحلة صعود الشيخ من ضابط صغير يرتدي سترة جلدية إلى مسؤول مكروه توازي فجوة متزايدة الاتساع بين السلطة الفلسطينية وشعبها، الذين لم يعودوا يؤمنون بأن قادتهم سيحررونهم من الاحتلال، ناهيك عن بناء دولة ديمقراطية. وتؤكد المجلة الأمريكية أن الشيخ يعمل بشكل وثيق مع إسرائيل لمنع الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين، ويقود نقاشات ومحادثات مستمرة مع الاحتلال، وهو لا يخفي رغبته في خلافة عباس مما أثار حفيظة المعارضين الذين يتهمونه بالتصرف وكأنه أصبح رئيسا بالفعل. وتذكر المجلة أن قلة فلسطينية تراه قائداً شرعياً، لكنه بالنسبة للغالبية يمثل كل ما حدث بشكل خاطئ مع السلطة الفلسطينية: فاسد، ومرتبطة بإسرائيل تمام مثل الزعيم الأفغاني كرزاي المدعوم من الولايات المتحدة في الفترة من 2002 إلى 2014.

علاقات مشبوهة

وتشير المجلة الى أن عائلة الطريفي التي ينحدر منها الشيخ لها تاريخ من العلاقات الوثيقة مع الإسرائيليين، حيث تذكر اسم جميل الطريفي الذي كان بمثابة الاب لحسين الشيخ، وهو مسؤول ورجل أعمال ثري يمتلك محاجر، استفاد من علاقته مع المسؤولين الإسرائيليين للحصول على تصاريح وامتيازات للفلسطينيين الذين يعرفهم، بمعنى أنه أورث الشيخ جزئية التنسيق بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينيين. وتوضح المجلة أن طلاقة الشيخ في اللغة العبرية منحته ميزة في بناء علاقات وثيقة مع المسؤولين الإسرائيليين. كضابط شاب في قوى الأمن بين عامي 1994 و1997، قام الشيخ بالترجمة بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين في اجتماعات مشتركة. وتنوه المجلة الى أن الشيخ يتمتع حالياً بالقرب من عباس، حيث يجلس بجانب الرئيس في رحلاته، ويدون ملاحظاته في دفتر صغير عما يقوله له، ثم يعيد تأكيده لاحقاً في اجتماعات مع شخصيات أجنبية. وتشير الى اقترابه كذلك من أفراد عائلة عباس، حيث ظهر في صورة مع حفيد الرئيس في أوت الماضي الذي وصفه بـ «الزعيم الوطني»، لكنه في حقيقة الأمر يمارس النفاق السياسي حتى مع عباس.



إصرار القيادة المتنفذة في منظمة التحرير على الاستمرار في تعطيل مؤسساتها، بدلاً من أن تكون مظلة جامعة لنضال شعبنا وقواه الحية.

وشددت على أن أولوية شعبنا الفلسطيني اليوم هي وقف العدوان وحرب الإبادة والتجوع، و توحيد الجهود لمواجهة الاحتلال والاستيطان، لا توزيع المناصب وتقاسم كعكة السلطة إرضاءً لجهات خارجية. ودعت الفصائل والقوى الفلسطينية كافة إلى رفض هذه الخطوة، والتمسك بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية وديمقراطية، بعيداً عن الإملاءات والوصاية، وبما يعبر عن إرادة شعبنا، ويخدم قضيته العادلة.

رجل العمل القذر في السلطة

من جهتها قالت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية إن قادة الاحتلال معجبون بوزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، فهو يتمتع بعلاقات قوية مع دوائر الأمن الإسرائيلي ويناصب في المقابل حركة حماس العداة الشديد المجلة واسعة الانتشار نشرت تقريرا مطولا عن شخصية الشيخ، تطرقت فيه الى نمط الحياة الباذخ الذي يعيشه، ومدى الخطوة التي يتمتع بها حالياً بالتقرب الى أقصى حد من عباس، الى درجة انه يرافقه في كل مكان يزوره.

وتقول المجلة إن الشيخ يُعجب سماسرة القوة الإسرائيليون بالشيخ باعتباره شريكاً براغماتياً يتمتع بقدرة خارقة على إيجاد أرضية مشتركة. وقال مسؤول أمني

عقب وفاة صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بسبب إصابته بفيروس كورونا، دفع رئيس السلطة الفلسطينية بحسين الشيخ ليكون خليفته المؤقت، قبل أن يقدمه لاحقاً كمرشح رسمي لحركة فتح. ومع تقدم عباس في العمر وتدهور حالته الصحية، نقل بعض صلاحياته إلى الشيخ، الذي بدأ يمثلته في لقاءاته مع قناصل أجنبية ومسؤولين أمريكيين. وقد شهدت هذه اللقاءات، لأول مرة منذ ثلاث سنوات، إعادة التواصل العلني والرسمي بين السلطة الفلسطينية والإدارة الأمريكية.

في أكتوبر 2022، أجرى حسين الشيخ زيارة رسمية إلى واشنطن، التقى خلالها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان وناثبة وزيرة الخارجية ويندي شيرمان. حظيت هذه الزيارة بأهمية كبيرة كونها الأولى لمسؤول فلسطيني رفيع إلى الولايات المتحدة منذ خمس سنوات، وجاءت بهدف نيل الشرعية والدعم من إدارة واشنطن كخليفة محتمل لعباس. وفي تحركات موازية، رافق عباس في زيارات رفيعة المستوى رؤساء وشخصيات بارزة مثل رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاقل الأردني عبد الله الثاني، في مسعى لترسيخ الشرعية لدى الحلفاء العرب والدوليين.

إلا أن تعيينه أثار استياءً بين عدد من كبار قادة فتح، الذين يعتبرون أنفسهم مرشحين طبيعيين لخلافة عباس، مثل جبريل الرجوب، الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، ومحمود العالول، نائب رئيس حركة فتح وأحد مؤسسيها، وتوفيق الطيراوي، الرئيس السابق لجهاز المخابرات العامة. بالمقابل، يحظى حسين الشيخ بدعم ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة، الذي يُعد أحد أبرز المقربين منه. ووفقاً لعدة تقارير، يقود كل من الشيخ وفرج مع الرئيس عباس جهوداً حثيثة لمنع الإفراج عن الأسير مروان البرغوثي من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

شبهات بارتكاب جرائم جنسية وفساد

في 13 فيفري 2022، نشرت وسائل إعلام تقارير حول اتهامات موجهة إلى الشيخ تتعلق بممارسات فساد وتحرشات جنسية. ووفق التقرير، وُجهت إلى الشيخ شبهات بإخفاء مئات الملايين من الدولارات من أموال إعادة إعمار قطاع غزة، بالإضافة إلى تحقيق مكتبه أرباحاً تُقدَّر بنحو 2500 شكيل عن كل تصريح دخول إلى الداخل المحتل. وخلال فترة توليه مناصبه، ظهرت شبهات تتعلق بارتكابه اعتداءات جنسية. وتشير المعلومات إلى أن الشيخ حاول

دفع أموال لشراء الصمت من زوج إحدى الضحايا، وهو ضابط في أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، إلا أن الضابط لجأ إلى تقديم شكوى مباشرة إلى محمود عباس، الذي بدوره قدّم دعمه الكامل للشيخ. وقد أثار نشر القضية تفاعلات واسعة في الشارع الفلسطيني، وألحق ضرراً بصورته العامة. بصفته وزيراً للشؤون المدنية ثم رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، يتمتع حسين الشيخ بعلاقات وثيقة مع أذرع أمن الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما منحه نفوذاً كبيراً، لا سيما في ظل اعتماد السلطة الفلسطينية على التعامل مع أجهزة الاحتلال مثل منسق أعمال الحكومة في المناطق والإدارة المدنية. إلا أن التقارب مع الاحتلال يُنظر إليه بشكل سلبي في الشارع الفلسطيني، فيما يبرر الشيخ لقاءاته مع المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين بأنها جزء من التفاوض مع العدو، كما صرّح.

إملاءات خارجية وتكريس للتفرد

وبدورها أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس أن تعيين الشيخ نائبا لعباس، تكريس لنهج التفرد وتجاهل لأولويات شعبنا في مواجهة العدوان والإبادة. وقالت الحركة في تصريح صحفي، إنها توقفت عند قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمصادقة على تعيين حسين الشيخ نائبا للرئيس، واعتبرته خطوة مستنكرة، جاءت استجابة لإملاءات خارجية، وتكريسا لنهج التفرد والإقصاء، بعيدا عن التوافق الوطني والإرادة الشعبية الفلسطينية. وأضافت أن هذا القرار يعكس

في مقترح جديد للمقاومة هدنة من 5 سنوات في غزة

مستقلة للتحقيق في جريمة التجويع والقتل البطيء التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

ومع تفاقم الأوضاع الإنسانية في القطاع، أصدر خلال الساعات الماضية عدد من الهيئات والمنظمات الإنسانية الدولية بيانات تحذر فيها من مخاطر الوضع، وتدعو إلى تحرك سريع لانتشال سكان القطاع من براثن المجاعة والموت البطيء.

وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر: إن الطعام في غزة نادر، وإن الأسعار مرتفعة للغاية، مشيرة إلى أن الآلاف في القطاع يعتمدون على المطابخ المجتمعية للبقاء على قيد الحياة.

من جانبها، قالت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا: إن حوالي نصف مليون شخص نزحوا خلال الشهر الماضي في قطاع غزة. وأضافت الأونروا، في منشور عبر حسابها على منصة إكس أرفقته بصور: إن أوامر التهجير المتكررة التي أصدرها الجيش الإسرائيلي لا تترك للفلسطينيين سوى أقل من ثلث مساحة غزة للعيش فيها، مشيرة إلى أن هذه المساحة المتبقية مجزأة، وغير آمنة، ولا تكاد تصلح للعيش. وأكدت أن الملاجئ المكتظة في حالة مزريّة، وأن مقدمي الخدمات يكافحون من أجل العمل والموارد المتبقية على وشك النفاد.

من جانبها، قالت المفوضية الأممية لحقوق الإنسان: إن الوضع الإنساني في غزة يتدهور بشكل خطير منذ 18 شهراً. وأضافت المفوضية الأممية لحقوق الإنسان: إن الحصار الإنساني الكامل فاقم الأوضاع في غزة، ودمر حياة 2.4 مليون شخص، وأن الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين تصاعدت منذ انهيار وقف إطلاق النار. بدوره، قال برنامج الأغذية العالمي، أمس: إن مخزوناته الغذائي في غزة نفذ بسبب استمرار إغلاق المعابر المؤدية إلى القطاع. وأفادت المنظمة، في بيان، بأنه لم تدخل أي إمدادات إنسانية أو تجارية إلى غزة منذ أكثر من 7 أسابيع، إذ لا تزال جميع المعابر الحدودية الرئيسية مغلقة. وهذا أطول إغلاق يشهده قطاع غزة على الإطلاق، ما يزيد من تفاقم حالة الأسواق والأنظمة الغذائية الهشة أصلاً.



وحذرت حكومة غزة، في بيان، من أن مواطني القطاع على شفا الموت الجماعي بسبب توسع رقعة المجاعة وانهيار القطاعات الحيوية بالكامل، مطالبة بفتح ممر إنساني فوري ودون تأخير لإنقاذ أكثر من 2.4 مليون فلسطيني. وقال البيان: إن الكارثة الإنسانية في غزة تتفاقم بشكل متسارع ومخيف، مع استمرار الحصار الإسرائيلي الكامل وإغلاق المعابر منذ 55 يوماً، ما أدى إلى تفشي المجاعة وتهديد حياة أكثر من 2.4 مليون إنسان. وأكد أن المجاعة في غزة باتت واقعاً مريعاً لا تهدد، بعد تسجيل 52 حالة وفاة بسبب الجوع وسوء التغذية، بينهم 50 طفلاً، في واحدة من أشنع صور القتل البطيء. وذكر أن أكثر من 60 ألف طفل يعانون من سوء تغذية حاد، بينما يشكو أكثر من مليون طفل من الجوع اليومي الذي تسبب بالهزال وسوء البنية الجسمية وأصبحوا في بؤرة الخطر، في حين أجبرت آلاف الأسر على مواجهة الموت جوعاً بعد عجزها عن توفير وجبة واحدة لأبنائها. وأطلق المكتب ما سماه النداء قبل وقوع الكارثة، قائلاً: إن أي تأخير في الاستجابة سيُعد تواطؤاً واضحاً ومشاركة فعلية في الجريمة، ووصمة عار لا تُحصى من جيبين الإنسانية والتاريخ.

وطالب في هذا الصدد بفتح ممر إنساني آمن بشكل فوري وعاجل ودون ممانعة لإنقاذ حياة أكثر من 2.4 مليون إنسان في قطاع غزة قبل فوات الأوان، كما دعا لتشكيل لجان دولية

المقاومة ولا للصفقات الجزئية التي باتت غير ذات جدوى في ظل عدم وجود ضمانات حقيقية.

وأوضح القيادي أن القرار في ما يخص المفاوضات والسلاح جاء بالإجماع من كل فصائل المقاومة في الميدان، مشيراً إلى أن السبب وراء تأخير وصول الوفد للقاهرة هو الأمور اللوجستية الخاصة بالاتصالات مع قادة الميدان في قطاع غزة من المستويات السياسية في حماس وباقي الفصائل مع المستوى العسكري. وأكد القيادي بالحركة تعاطي حماس الإيجابي مع أي مقترح لتدخل المساعدات الإنسانية العاجلة للقطاع.

وكان وفد قيادة حركة حماس برئاسة محمد درويش رئيس المجلس القيادي للحركة، وباقي أعضاء المجلس ممثلين في خالد مشعل، وخليل الحية، وزاهر جبارين، ونزار عوض الله، قد وصلوا إلى القاهرة. وبدأ وفد الحركة، بحسب بيان صادر عنها، لقاءاته مع المسؤولين المصريين، لبحث رؤية حماس لوقف وإنهاء الحرب وتبادل الأسرى على قاعدة الصفقة الشاملة بما يتضمن الانسحاب الكامل والإعمار.

المجاعة تتفشى وسط استمرار القصف والتهجير

على صعيد آخر تصاعدت التحذيرات، خلال الأيام الماضية، من كارثة إنسانية باتت وشيكة مع تفاقم الجوع وانعدام الغذاء في قطاع غزة. يأتي ذلك مع تزايد النقص الشديد بالمواد الغذائية الأساسية في مختلف أنحاء القطاع، مع استمرار إغلاق المعابر لنحو شهرين متواصلين.

التي ستكون خاضعة بالكامل للجنة الإدارة الموقته التي تشكلها مصر، فيما تشرف القاهرة على تدريب عناصرها ومراجعة ملفات منتسبها. وفيما يخص إعادة الإعمار، تضمن مقترح الحركة قبولاً وترحيباً بالخطة المصرية التي اعتمدها الجامعة العربية، والتي لا يوجد خلافات فنية أو سياسية عليها من كافة الأطراف بحسب مسؤول مصري. وتتضمن الخطة المصرية تصوراً فنياً لإعمار ما دمره العدوان خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

وبحسب مصدر مصري آخر مطلع على المفاوضات، فإن المشاورات في القاهرة تتضمن الحديث عن آلية يتم من خلالها توزيع المساعدات على سكان القطاع لسد زرائع الحكومة الإسرائيلية في ما يخص سيطرة حماس على المساعدات، وذلك في ظل ضغوط دولية وإقليمية لكسر الحصار والسماح بنفاذ المساعدات لسكان القطاع الذي يواجه مجاعة حقيقية.

وفي هذا السياق كشف المصدر المصري، عن مقترحات تتم دراستها، من بينها إشراف شركة الأمن الأمريكية، التي شاركت في عملية مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 17 جانفي الماضي، على عملية تسليم وتوزيع المساعدات. كما تضمنت المقترحات، وفقاً للمصدر، إمكانية مشاركة هيئة قبلية أو عشائرية من غير المنتسبين لحماس أو الفصائل على توزيع المساعدات العاجلة، فيما كشف مصدر قيادي بحركة حماس، للعربي الجديد، عن لءات حماس في ما يخص المفاوضات، وهي لا لنزع سلاح

محمد بن محمود

في انتظار الإعلان عنه رسمياً، تسعى حماس وفق آخر المعطيات للتوصل إلى هدنة مطولة مع الصهاينة لمدة 5 سنوات. ويتضمن المقترح صفقة شاملة تجري على دفعة واحدة. كما يتضمن تصوراً بشأن ضمانات تتعلق باستخدام سلاح المقاومة. كما يشمل الاتفاق المرتقب ابتعاد حماس بشكل كامل عن الإدارة المدنية للقطاع وتتواصل الجهود الرامية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وفي هذا الإطار يبحث وفد قيادي رفيع المستوى من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع رئيس جهاز المخابرات العامة المصري اللواء حسن رشاد، والمسؤولين عن الوساطة بالجهاز، رد الحركة المفصل على المقترح الذي تسلمته في القاهرة الأسبوع الماضي.

وبحسب مصادر مصرية، فإن وفد الحركة وصل القاهرة، بمقترح بديل يتضمن صفقة شاملة تجري على دفعة واحدة بحيث يتم بموجبها إطلاق سراح كافة الأسرى الأحياء والجنائين المحتجزين لدى المقاومة، وإعلان إنهاء الحرب بالكامل، والاتفاق على الانسحاب الإسرائيلي الشامل من القطاع مع إمكانية الحديث عن جدول زمني يخص ترتيبات الانسحاب وتكون مدته قصيرة وضمناً محددة وواضحة من الإدارة الأميركية والوسطاء في مصر وقطر وتركيا التي دخلت على خط الوساطة بقوة خلال الفترة الأخيرة.

ويتضمن مقترح الحركة الذي حمله معه الوفد، إلى جانب إطلاق سراح الأسرى دفعة واحدة، هدنة تستمر لخمس سنوات، يجري خلالها رفع كل القيود على عملية إعادة الإعمار. كما يتضمن المقترح، وفقاً للمصادر المصرية، تصوراً شاملاً بشأن ضمانات تتعلق باستخدام سلاح المقاومة والتعامل مع هذا الملف خلال فترة الهدنة، بحيث تكون هناك رقابة وضمناً لعدم استخدامه طالما التزمت إسرائيل ببنود الاتفاق، وكذلك وقف أية أعمال تخص إعادة تأهيل البنية العسكرية بمحاذاة غلاف غزة بما في ذلك الأنفاق الهجومية طوال فترة الهدنة.

كما يتضمن التصور، وفقاً للمصادر نفسها، ابتعاد حماس تماماً عن الإدارة المدنية للقطاع بما في ذلك الشرطة،

من طوفان الاقصى الى مشاريع الضم والتهويد

الضفة الغربية تحت نار المؤامرة



أبيب، ما يُفسّر كدعم ضمني لجرائم الاحتلال.

السلطة الفلسطينية: موقف باهت وتساؤلات متصاعدة

في ظل هذا التصعيد، تبرز تساؤلات حول دور السلطة الفلسطينية، حيث يتهمها كثير من الفلسطينيين بالتواطؤ عبر استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، ما يقوّض الجهود الشعبية والمقاومة في الضفة.

السلطة تبدو غير قادرة أو غير راغبة في مواجهة هذه الممارسات، ما يزيد من فجوة الثقة بينها وبين الشارع الفلسطيني.

رغم أنّ الأنظار مشدودة إلى غزة، إلا أن مستقبل فلسطين يُرسم في الضفة الغربية، «إسرائيل» تحاول فرض وقائع لا رجعة فيها عبر القوة، لكن المقاومة الشعبية، وتصاعد الوعي العالمي، وتحركات الشعوب الحرة، تشير إلى أن مشروع الاحتلال محكوم عليه بالفشل، ولو بعد حين.

الضفة الغربية، رغم ما تتعرض له من هدم وتنكيل وتهجير، تبقى عصية على الانكسار، وهي بانتظار لحظة التحول التي تعيد صياغة معادلة الصراع وتفرض على العالم إعادة النظر في صمته المستمر.

دماس: هذا مخطط صهيوني ممنهج للضم والتهويد

رداً على هذه الاعتداءات، أصدرت حركة حماس بياناً قالت فيه:

«إن عمليات الهدم في رام الله والخليل تأتي في سياق مخططات الاحتلال لضم الضفة الغربية وتهويدها بالقوة، وهي سياسة فاشية متواصلة ضمن الحرب الإجرامية ضد شعبنا في غزة والضفة.» وأضاف البيان إن «هذه السياسات تمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وتستدعي تحركاً دولياً فورياً لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم»، مؤكداً أن «كل الشعب الفلسطيني والقوى الوطنية والإسلامية مدعوون لتصعيد المقاومة والتمسك بالحقوق الوطنية».

الشرعية الدولية صامتة.. والاحتلال مستمر

ينص القانون الدولي، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة، على عدم جواز تدمير ممتلكات السكان تحت الاحتلال أو نقلهم قسراً، رغم ذلك، تستمر «إسرائيل» في بناء المستوطنات، وهدم المنازل، وتهجير السكان، دون أي محاسبة حقيقية.

الولايات المتحدة منعت مراراً صدور قرارات أممية تدين هذه السياسات عبر الفيتو، فيما تستمر الدول الأوروبية في علاقاتها التجارية والعسكرية مع تل

رغم مصادرة الأراضي، ويبني بيته رغم تهديدات الهدم، ويتمسك بحق العودة رغم كل محاولات الطمس والتهجير.

سياسات التهويد والاستيطان... معركة هوية ووجود

الضفة الغربية تواجه منذ عقود مشروعاً صهيونياً ممنهجاً لتهويد الأرض والهوية، فقد أقامت «إسرائيل» مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير الشرعية فوق أراضي الفلسطينيين، وخصوصاً في مناطق القدس والخليل وبيت لحم ونابلس.

وتنفذ سلطات الاحتلال سياسة «الضم الزاحف» من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية، وبناء الجدار العازل، وعزل القرى، وهدم البيوت، ومنع منح التراخيص، وتقييد حرية الحركة، الهدف هو تحويل الضفة إلى كانتونات معزولة، والقضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

لكن، وعلى الرغم من هذه السياسات القمعية، تثبت الضفة الغربية يوماً بعد يوم أنها عصية على الكسر، وأنها قادرة على توليد موجات جديدة من المقاومة، متكئة على تاريخ نضالي طويل، وعلى إرادة شعب لا يعرف الاستسلام.

عمليات هدم أخرى، وتزامناً مع هذه الجرائم، صادقت لجان التخطيط الإسرائيلية على مشاريع استيطانية جديدة في مناطق «C» وفي محيط القدس المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

الضفة الغربية... مهد المقاومة ومنبع الانتفاضات الفلسطينية

لم تكن الضفة الغربية يوماً مجرد ساحة خلفية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل شكلت على الدوام القلب النابض للمقاومة الشعبية والمسلحة ضد الاحتلال، وكانت مهد الانتفاضتين العظيمتين اللتين غيرتا وجه التاريخ الفلسطيني.

ففي عام 1987، انطلقت من مخيمات وقرى ومدن الضفة الغربية شرارة الانتفاضة الأولى أو «انتفاضة الحجارة»، حيث واجه الشعب الفلسطيني آلة الاحتلال بالحجارة والإرادة، في مشهد ألهم العالم وأعاد وضع القضية الفلسطينية على رأس أولويات العالم.

ثم جاءت الانتفاضة الثانية عام 2000، بعد اقتحام أريئيل شارون للمسجد الأقصى، لتنتقل مجدداً من مدن الضفة، وخصوصاً نابلس وجنين ورام الله، ولتتحول إلى مقاومة مسلحة شرسة هزت الأمن الإسرائيلي في العمق، وأسقطت أوهام التسوية السياسية التي رُوّجت لها اتفاقيات أوسلو.

نضال الضفة الغربية... إرث مقاوم ممتد

سُجّلت في الضفة الغربية أعظم معارك الكفاح الفلسطيني، من معركة الكرامة عام 1968 التي خاضها الفدائيون على حدود أريحا، إلى ملحمة مخيم جنين عام 2002، حيث واجه المقاومون الفلسطينيون بأدوات متواضعة آلة حرب صهيونية ضخمة.

وقد خرج من الضفة قادة بارزون في تاريخ المقاومة، منهم الشيخ أحمد ياسين، وعبد الله البرغوثي، ومروان البرغوثي، وغيرهم ممن سَطّروا بدماهم وجهادهم صفحات مشرقة من نضال الشعب الفلسطيني.

الضفة ليست فقط مكاناً للمواجهة، بل هي رمز للصمود والكرامة الوطنية، حيث يزرع الفلاح الفلسطيني أرضه

بعد مرور أكثر من عام ونصف على انطلاق عملية «طوفان الأقصى» في قطاع غزة، ما زال التركيز العالمي موجهاً نحو الكارثة الإنسانية في القطاع، غير أن ما يجري في الضفة الغربية في صمتٍ ثقيل، هو سلسلة متواصلة من الاعتداءات الصهيونية التي تهدف إلى التهجير والهدم والتوسع الاستيطاني، وتحويل المنطقة إلى مختبر لمشاريع الضم والتهويد.

استغل الكيان الإسرائيلي الحرب على غزة ليؤسّع من نطاق تدخله العسكري والأمني في الضفة الغربية، وفرض سيطرته عبر هجمات ممنهجة واعتقالات جماعية وهدم منازل الفلسطينيين تحت ذرائع واهية، في محاولة لخلق «حقائق على الأرض» وتغيير الطابع الديموغرافي لمصلحته.

من طوفان الأقصى إلى عسكريّة الضفة: جبهة جديدة من المواجهة

انطلقت عملية «طوفان الأقصى» في الـ 7 من أكتوبر 2023، بهجوم مفاجئ للمقاومة الفلسطينية على المستوطنات المحيطة بغزة، ما أربك الحسابات الأمنية والعسكرية للكيان الصهيوني، ونتيجة لذلك، كثف الاحتلال من وجوده العسكري في الضفة الغربية لمنع اندلاع انتفاضة متزامنة فيها.

نُشرت عشرات الكتائب والوحدات الخاصة في مدن جنين، نابلس، رام الله، طولكرم، الخليل، وأريحا، وشهدت هذه المناطق اقتحامات ليلية وعمليات اغتيال واعتقالات جماعية راح ضحيتها المئات، بينهم أطفال ونساء وأسرى سابقون وطلاب جامعات.

الاستيطان يتوسع على أنقاض المنازل الفلسطينية

واحدة من أكثر السياسات الإسرائيلية فتكاً تتمثل في هدم منازل الفلسطينيين بحجة «البناء دون ترخيص»، في حين ترفض سلطات الاحتلال منح الفلسطينيين التراخيص أساساً، ووفقاً لتقارير حقوقية، هدمت قوات الاحتلال خلال الأشهر الأخيرة أكثر من 250 منزلاً ومنشأة في الضفة.

في نعلين غرب رام الله، قامت جرافات الاحتلال بهدم منزلين، بينما شهدت مدينة الخليل جنوب الضفة

كارثة المجاعة في غزة

أكثر من مليوني انسان على حافة الموت



يشهد قطاع غزة واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العصر الحديث، حيث يواجه أكثر من 2.2 مليون فلسطيني خطر الموت جوعاً نتيجة الحصار الخانق والعدوان المستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، في ظل تدهور الأوضاع المعيشية وغياب أدنى مقومات الحياة، باتت المجاعة تهدد سكان القطاع بشكل غير مسبوق.

ووفقاً لتقارير صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإن حوالي 100% من سكان غزة يعانون اليوم من انعدام الأمن الغذائي، وهي نسبة لم تُسجل من قبل في أي أزمة إنسانية معاصرة. برنامج الغذاء العالمي أعلن أنه قام يوم الجمعة الماضي بتوزيع آخر مخزوناته من المواد الغذائية على المطابخ المجتمعية، محذراً من أن هذه المطابخ التي كانت تخدم أكثر من نصف سكان القطاع ستتوقف عن العمل في الأيام المقبلة بسبب نفاد الإمدادات.

أرقام صادمة

*** أكثر من 2.400.000 فلسطيني معرضون لخطر المجاعة والموت جوعاً.
*** تسجيل 52 حالة وفاة بسبب الجوع وسوء التغذية، بينهم 50 طفلاً.
*** نحو 60.000 طفل يعانون من سوء تغذية حاد.

*** أكثر من مليون طفل يتعرضون للجوع المزمن، ما يؤدي إلى الهزال ونقص المناعة ويعرضهم لخطر الموت.
*** لم يدخل أي مساعدات غذائية أو تجارية إلى غزة منذ أكثر من 55 يوماً بسبب الإغلاق التام للمعابر الحدودية.

تحذيرات دولية

برنامج الغذاء العالمي حذر من أن غياب المساعدات يعني أن خطر المجاعة بات وشيكاً جداً، وطالب بفتح ممرات إنسانية عاجلة، كما أكد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن منع إدخال الغذاء والوقود إلى غزة قد أدى إلى انهيار قطاع المخازن وتدمير قطاع الصيد البحري، ما تسبب بارتفاع جنوني في أسعار المواد الغذائية بنسبة تزيد على 500% في بعض السلع الأساسية.

ووفقاً لشهادات المراقبين الدوليين،

واقتصادية على «إسرائيل». في السياق نفسه، دعا العديد من النشطاء الحقوقيين والمنظمات الإنسانية إلى فرض حظر كامل على الأسلحة الموجهة لـ«إسرائيل»، وهو ما من شأنه أن يحد من قدرة الاحتلال على استمرار العدوان ضد المدنيين في غزة.

في ضوء هذه الكارثة الإنسانية، تزايدت الدعوات من الدول العربية والإسلامية لفتح ممرات إنسانية عاجلة لإغاثة المدنيين في غزة، حيث تنادي هذه الدول بضرورة إيجاد حلول دبلوماسية لضمان وصول المساعدات، كما أبدت دول الاتحاد الأوروبي قلقها الشديد إزاء التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة، مطالبة بإيجاد آليات لمراقبة الوضع الإنساني عن كثب.

إن الوضع في قطاع غزة اليوم أصبح غير قابل للاستمرار، حيث يعيش أكثر من 2.4 مليون فلسطيني في ظروف مأساوية مع استمرار الحصار والعدوان، لذلك، فإن التدخل الفوري من قبل المجتمع الدولي أصبح ضرورة ملحة لضمان سلامة المدنيين في غزة ورفع الحصار الذي يهدد حياة الأجيال القادمة، ويبقى السؤال: هل سيستجيب العالم للدعوات الإنسانية، أم ستستمر هذه المأساة بلا نهاية؟

والمرض قد تتزايد بشكل غير مسبوق في حال استمرت القيود. على الرغم من تعهدات العديد من المنظمات الإنسانية الدولية، مثل الصليب الأحمر وبرنامج الغذاء العالمي، بتقديم الدعم الغذائي والطبي، إلا أن القيود الإسرائيلية على المساعدات الإنسانية جعلت هذه الجهود غير كافية، في هذا السياق، أعلن العديد من ممثلي المنظمات الدولية أن الحل الوحيد لمعالجة الأزمة يكمن في توفير ممرات آمنة لإيصال المساعدات إلى غزة، مع ضرورة وجود ضغط دولي على «إسرائيل» لرفع الحصار.

ومن جهتها، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 50% من المستشفيات في غزة تعرضت للتدمير أو الإغلاق بسبب نقص الإمدادات الطبية، ما جعل تقديم العلاج للمرضى والمصابين في غاية الصعوبة.

دعوات إلى الضغط الدولي

في وقت يشهد فيه قطاع غزة انهياراً كاملاً في جميع نواحي الحياة، يطالب المجتمع الدولي بمواقف أكثر صرامة ضد سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ووفقاً لتصريحات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن التحرك الدولي أصبح أكثر من ضروري لوقف المجزرة الإنسانية في غزة، مطالباً الدول الكبرى باتخاذ خطوات حاسمة عبر فرض عقوبات سياسية

العامة للتدمير الكامل، ما فاقم من الوضع الإنساني والاقتصادي بشكل غير مسبوق، الهجمات الجوية الإسرائيلية دمرت أكثر من 30% من المنازل في القطاع، إضافة إلى تدمير كامل للبنية التحتية الحيوية مثل محطات المياه والكهرباء، التي كانت تُعد آخر موارد السكان الأساسية.

ورغم النداءات العديدة من المنظمات الدولية لوقف القصف والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، فإن الاحتلال الإسرائيلي استمر في تشديد الحصار وفرض مزيد من القيود على دخول المواد الغذائية والمساعدات الطبية إلى القطاع، ما أسفر عن تفاقم الأزمة بشكل خطير.

منذ أكثر من 55 يوماً، لم يدخل أي نوع من المساعدات الإنسانية أو المواد التجارية إلى غزة بسبب الإغلاق التام للمعابر الحدودية، وفي هذه الأثناء، توقفت المساعدات الإنسانية التي كانت تُوزع عبر المطابخ المجتمعية، التي كانت توفر الطعام لأكثر من نصف سكان غزة، في الأسبوع الماضي، أعلنت الأمم المتحدة أنها قد تلقت آخر دفعة من المساعدات الغذائية، مشيرة إلى أن المخزونات قد نفذت تماماً.

تستمر الأمم المتحدة في الدعوة إلى فتح المعابر الإنسانية فوراً لتيسير وصول المساعدات الطبية والغذائية، محذرة من أن الوفيات بسبب الجوع

فإن «إسرائيل» قامت بتدمير أكثر من 70% من البنية التحتية الزراعية ومراكز تخزين الأغذية في القطاع خلال الأشهر الماضية، ما جعل السكان يعتمدون بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

التأثير الصحية الكارثية

نقص التغذية الحاد تسبب في انتشار أمراض فتاكة بين الأطفال والنساء، مثل فقر الدم، وضعف المناعة، وتأخر النمو، وحذرت منظمة الصحة العالمية من أن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات الوفيات وخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة.

تعتبر الأزمة النفسية أحد الآثار الجانبية الكبرى لهذه المجاعة والحرب المستمرة، فالأطفال في غزة يعانون من اضطرابات نفسية حادة نتيجة فقدان الأهل، والمشاهد اليومية للدمار والموت، والعيش في ظروف غير إنسانية، تشير التقارير إلى أن أكثر من 50% من الأطفال في القطاع يعانون من صدمات نفسية، مثل الاكتئاب والقلق، ما يشكل تحدياً إضافياً أمام جهود إعادة تأهيل القطاع.

تكاليف الحرب والدمار الشامل

منذ بداية الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، تعرضت العديد من المناطق السكنية والمرافق

ترامب وإستراتيجية الضغط على إيران:

التدمير من الداخل عوض العمل العسكري المباشر!

محمد بن محمود



منذ أن تولى دونالد ترامب الرئاسة في الولايات المتحدة، أصبح الملف الإيراني ثاني أهم القضايا التي يوليها اهتمامًا كبيرًا في سياسته الخارجية، بعد إنهاء النزاع الروسي الأوكراني الذي تعهد بحله أثناء حملته الانتخابية.

ومع عودته إلى البيت الأبيض، توافرت له ظروف إستراتيجية متميزة للتعامل مع إيران، والتي تشمل ملفاتها النووية وتمددها الإقليمي في الشرق الأوسط، وسط تغييرات كبيرة طرأت على موازين القوى في المنطقة.

وقد جاءت هذه التحولات لتمنح ترامب فرصة لتحقيق أهدافه في احتواء النفوذ الإيراني بشكل حاسم بحسب ما تروجه الدوائر التابعة للبيت الأبيض.

ولطالما كانت طهران تُعدّ واحدة من القوى الإقليمية الكبرى التي تهيمن على العديد من البلدان في الشرق الأوسط، إذ كان لها اليد العليا في لبنان، وغزة، وسوريا، والعراق، واليمن.

لكن مع تغير الظروف على الأرض، بدءًا من العام 2023، بدأ النفوذ الإيراني في التراجع التدريجي. في ذلك العام، شعر الإيرانيون بأنهم حققوا نصرًا إستراتيجيًا في المنطقة بعد تصعيد حدة المواجهات، وخاصة في غزة، واعتقدوا أن هذا الانتصار سيحميهم من أي محاولات تفكيك للتحالفات التي أنشأوها.

لكن سرعان ما تحولت الصورة مع تزايد الضغط من القوى الإقليمية والعالمية.

ومن جانب آخر، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الحليف الأقرب لترامب، قد بدأ في شن ضربات قوية ضد أذرع إيران في المنطقة، وعلى رأسها حماس وحزب الله، ونجح في تقليص نفوذ طهران على الساحل الشرقي للمتوسط.

كما أن سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، الذي كان يعد حليفًا رئيسيًا لإيران، مثل نقطة تحول رئيسية في تراجع تأثير إيران في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، بدأ ترامب في تعديل إستراتيجيته تجاه طهران، حيث قام باتخاذ خطوات عسكرية دقيقة استهدفت وكلاء إيران في المنطقة، مثل الحوثيين في اليمن.

ورغم أن هذه الهجمات كانت تظهر وكأنها رد على تهديدات أمنية محددة، فإنها في الواقع كانت بمثابة رسالة قوية لطهران بأنها ستواجه المزيد من الضغوط في حال استمرت في سياساتها التصعيدية.

كما كانت هذه الخطوات العسكرية تهدف إلى

إستراتيجية متكاملة للضغط على إيران، دون الحاجة إلى المواجهة المباشرة معها.

فبدلاً من إسقاط النظام بشكل عسكري، يفضل ترامب أن تُسهم الضغوط المستمرة في إحداث تغييرات داخلية في طهران، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير النظام، إذا كان هذا التغيير ناتجاً عن حراك شعبي داخلي يرغب في التغيير.

هذه الخطة تتوافق مع إستراتيجيته السابقة في العراق، عندما انتقد إدارة جورج بوش الابن بسبب تدخلها العسكري الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام العراقي دون تحقيق الاستقرار الفعلي في المنطقة.

ومن خلال هذه المعطيات يتبين أن ترامب لا يسعى إلى هدم النظام الإيراني من خلال حرب شاملة، بل يركز على تعطيل قوته تدريجياً، ومن ثم السماح للضغوط الداخلية والإقليمية بتحقيق النتيجة المرجوة. وفي حال استمر الوضع على هذا النحو، فقد نشهد نهاية النظام الإيراني، لكن عبر عملية انهيار داخلي، وهي النتيجة التي ربما تكون أكثر قبولاً من قبل واشنطن.

خاصة المطبوعة مع الصهاينة، وخصوصاً عبر استكمال اتفاقيات أبراهام المريبة التي تهدف إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإنه أيضاً يحرص على أن تكون إيران في مواجهة عزل دولي متزايد. وفي هذا الصدد، كانت خطوة ترامب بتوجيه ضربات لحلفاء إيران في العراق واليمن بمثابة تحذير قوي لهذه الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع طهران.

وعلى الصعيد الدولي، تحاول الولايات المتحدة أن تؤثر في مواقف روسيا والصين فيما يتعلق بإيران. من ناحية، تركز واشنطن على ضمان عدم تقديم روسيا أي دعم عسكري لطهران، خصوصاً في ظل الأزمة الأوكرانية، حيث تحاول واشنطن زيادة الضغط على موسكو عبر الملف الإيراني.

ومن ناحية أخرى، أثبتت التجربة أن الصين لا تقدم دعماً جوهرياً لإيران يمكن أن يؤثر بشكل فعلي على المعادلة الإقليمية، حيث تقتصر مواقف بكين على التعبير عن دعم سياسي دون أن تكون لها تبعات عملية على الأرض. أمام هذه المعطيات، يبدو أن ترامب قد وضع

تحجيم قدرة حلفاء إيران على ممارسة الضغط أو التأثير في أي مفاوضات قد تحدث في المستقبل. ورغم الضغوط العسكرية المستمرة، يُظهر ترامب أنه ليس من دعاة اللجوء إلى الحلول العسكرية المفتوحة ضد إيران، بل يفضل أن تتماشى إستراتيجيته مع مبدأ الضغط من موقع القوة.

هذا النهج يهدف إلى إضعاف النظام الإيراني بشكل تدريجي، من خلال محاصرة قدراته العسكرية والاقتصادية، ما سيجعل من الصعب على طهران الاستمرار في تنفيذ سياستها التوسعية في المنطقة.

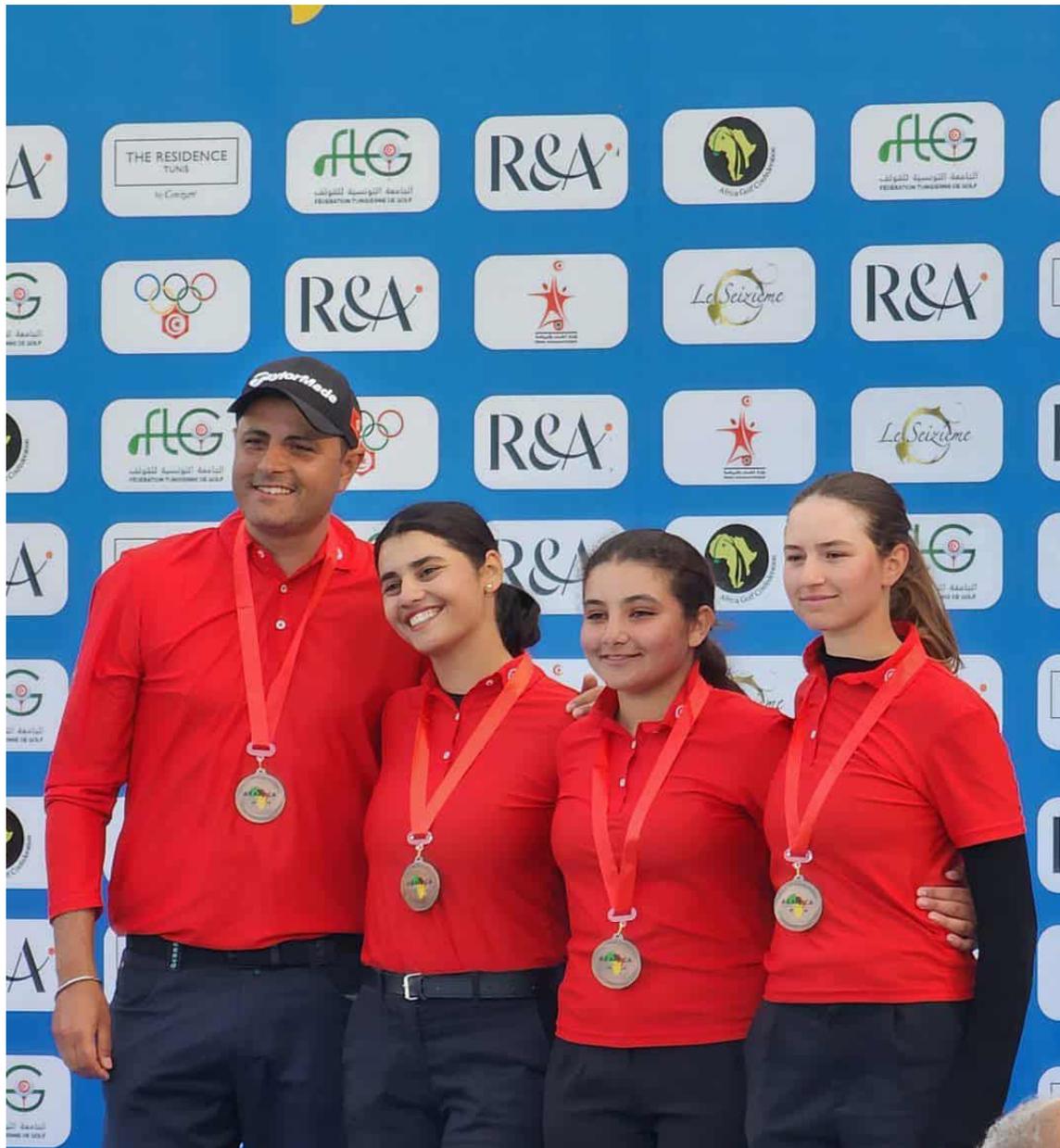
ويسعى ترامب إلى أن تثمر هذه الضغوط في تحفيز تغييرات سياسية في إيران من الداخل، وهو ما يتماشى مع موقفه الذي يعارض التدخل العسكري المباشر الذي يمكن أن يؤدي إلى فوضى أكبر.

وتجسد هذه الإستراتيجية في الضغط المستمر على النظام الإيراني باستخدام الأبعاد العسكرية والدبلوماسية في آن واحد. فبينما يسعى ترامب إلى تعزيز التحالفات الإقليمية مع الدول العربية

البطولة العربية للقوقف للأواسط والوسطيات

ميدالية برنزية تاريخية لمنتخب الوسطيات

518	8 أوغندا
543	9 جزر موريس
	الترتيب الفردي للأواسط
	1 جوهانس ديبروين جنوب إفريقيا
218	إفريقيا
220	2 اسكندر الخمري المغرب
	3 جوندل لوديك جنوب إفريقيا
221	إفريقيا
234	14 مهدي بن يوسف تونس
240	20 وسام الزيتوني تونس
253	30 غيث الرحيمي تونس
258	34 سليم حوالة تونس
	ترتيب الفرق
657	1 جنوب إفريقيا
662	2 المغرب
694	3 زمبابوي
715	4 جزر موريس
716	5 أوغندا
716	6 مصر
719	7 كينيا
722	8 تونس
729	9 ناميبيا
732	10 زمبيا
774	11 بوتسوانا
822	12 الكوت ديفوار



النتائج:	الختامية حيث أنهت البطولة في المركز السابع برصيد 233 ضربة.
الترتيب الفردي للوسطيات	وسيطرت جنوب إفريقيا على بطولة الأواسط محرزة اللقبين في المنافسات الفردية و على مستوى الفرق. و اكتفى المنتخب التونسي بالمركز الثامن برصيد 722 ضربة وحل أحسن لاعب في المنافسات الفردية مهدي بن يوسف في المركز الرابع عشر بمجموع 234 ضربة. وفي ختام البطولة تسلمت كينيا علم البطولة الإفريقية للأواسط والوسطيات لإستضافها في السنة القادمة.
ترتيب الفرق	1 المغرب 2 جنوب إفريقيا 3 تونس 4 زمبابوي 5 كينيا 6 مصر 7 بوتسوانا

محمد الدريدي

توج المنتخب التونسي للوسطيات بالميدالية البرنزية في منافسات فرق بطولة الوسطيات في أعقاب الجولة الثالثة والأخيرة للبطولة الإفريقية للقوقف للأواسط والوسطيات التي اختتمت مساء يوم السبت 26 أفريل 2025 بملاعب قولف ذو ريزيدنس بقمرة.

فبعد تنافس كبير على المراكز الثلاثة الأولى بين المغرب وتونس و جنوب إفريقيا و زمبابوي أنهى منتخبنا الوطني للوسطيات المتألف من إسراء بوعمر و ياسمينه دريس و لينا البرهومي البطولة في المركز الثالث برصيد 254 ضربة فيما توجت المغرب باللقب بمجموع 233 ضربة ونالت جنوب إفريقيا الميدالية الفضية بفضل حسن أداء لاعباتها في الجولة الختامية محققة 242 ضربة.

وتعتبر الميدالية البرنزية التي أحرزها منتخبنا الوطني للوسطيات الذي تحصل على المرتبة السادسة في البطولة الفارقة، أفضل نتيجة على الصعيد القاري في تاريخ اللعبة. وكان تتويج المغرب مضاعفا في الفرق و في المنافسات الفردية التي شهدت تقلبات عديدة خاصة في يومها الأخير بافتكاح سوسن برصيد 229 ضربة وبفارق ضربة واحدة عن ثالث المرتبة الثانية. وبفضل أحسن الأداء في الجولة الأخيرة نالت لاعبة زمبابوي مريم ماسيا الميدالية الفضية وظفرت الجنوب إفريقية كيشا لو بالميدالية البرنزية فيما اكتفت الجنوب إفريقية الأخرى ليزا كوتزر بالمركز الرابع.

ومرت اللاعبة التونسية إسراء بوعمر بجانب الحدث بالتفريط في اعتلاء منصة التتويج في الجزء الأخير من المنافسات بعد أن كانت حققت بداية إيجابية في الشطر الأول من الجولة



باستضافتها للدورة رقم 14

الحمائم عاصمة الرماية العربية للقوس والسهم

محمد الدريدي

في أولمبياد الشباب داکار 2026 ثم مواصلة التواجد في أكبر حدث رياضي في الكون ونعني الألعاب الأولمبية التي نجحت الرماية بالقوس التونسية في التواجد فيها للمرة الثانية منذ أولمبياد طوكيو و تأمل مواصلة حضورها بجيل جديد من الأبطال في قادم الدورات.

وفي هذا الصدد تم الإختيار على 14 لاعبا ولاعبة من بين العناصر الواعدة التي تملك مؤهلات عريضة وطموحات لامحدودة من أجل البروز والتألق وكسب الرهان وتمثيل تونس على النحو المنشود في هذه البطولة ونعني بهم رتاج الشايب و أروى بن دخان و عمر بيزيد و ساسي الخليل و بلبقاسم بالريش و ميساء بتبوت وروى عبدالقادر و رائد حمزة وريان بقاتي و ياسين المسعودي وإيمان طياش وبلقاسم المكي و فراس العياشي و ابراهيم عليّة.

بملعب المرحوم الطاهر الزياني ببئر بورقبة بمشاركة ما يناهز المائتي مشارك بين رياضيين و إطارات فنية و تحكيمية و مسيرين من ضمنهم 120 لاعبا ولاعبة ينتمون إلى عشرة بلدان عربية هي العربية السعودية و قطر والكويت والإمارات العربية والعراق والمغرب و الجزائر وليبيا ومصر التي تسيطر على اللعبة عربيا وتونس البلد المنظم.

وتشكل هذه البطولة حدثا بارزا في رزنامة الرماية التونسية بالنسبة لكل تلك الأندية التي تضاعف عددها في الفترة الأخيرة وممارسي اللعبة والمولعين بها. ذلك أن الجامعة شرعت منذ نهاية أولمبياد باريس في الإعداد للمستقبل من أجل مزيد الإرتقاء بمستوى اللعبة واكتشاف مؤهلات شابة جديدة من بين الأجيال الصاعدة قصد حسن تأطيرها و تكوينها على النحو المنشود لضمان أحقية الترشح ورفع الراية الالتونسية

يتزايد الإهتمام بمدينة الحمائم مع بلوغ كل موسم رياضي مراحلها المتقدمة واقترب الموسم السياحي من انطلاقه الفعلي وبعد متوسطية كرة اليد وفي انتظار عالمية الشاطئية والعديد من التظاهرات الرياضية الدولية الأخرى المبرمجة خلال السنة الحالية ستكون الحمائم على امتداد الأيام القليلة القادمة عاصمة الرماية العربية للقوس والسهم من خلال استضافتها للدورة رقم 14 للبطولة العربية للرماية بالقوس والسهم.

وستجري منافسات هذه البطولة المفتوحة لأصناف الأكاير والكبريات والأواسط والوسطيات والأصاغر والصغريات في مسابقتي القوس الأولمبي والقوس المركب على امتداد أربعة أيام بين 29 أفريل و 2 ماي

الأستاذ محمد غنّام رئيس جامعة التايكواندو لـ«24/24»

ظاهرة العنف الرياضي المتفاقمة تحتاج إلى تشريعات قانونية

متابعة : محمد هارون

والأنشطة الرياضية، والذي ولدت بعض فصوله معدومة وعاجزة عن استيعاب مفهوم العنف باعتباره مفهوما متطورا ومختلفا باختلاف الأزمنة. كما نعى البعض جملة الفصول التي أتت مبهمة ولم تستوعب بعض الجرائم التي تبقى غير دقيقة وتحتاج إلى تحديدها وذكرها حصرا حتى يتمكن من معالجتها وتجنب الإفلات من العقاب في صورة ارتكابها من بعض «هواة» العنف بأشكاله.

وللتذكير، فإن ما وصل إليه أهل الاختصاص من أن أدراج باب رابع في هذا القانون تحت مسمى في الإخلال بالسلوك والروح الرياضية، ورغم أهميته في بسط جملة من العقوبات في حالة وجود شغب أو عنف، فإن الفصل 49 من هذا الباب ينم عن قصور لفظي عندما حصر أعمال الشغب أو العنف المسلط فقط على أشخاص بحد ذاتهم، كحكم المباراة أو مساعديه أو المسيرين أو المدربين أو اللاعبين. والحال أن بعض الجرائم أو أعمال الشغب من الممكن أن تحصل بين الجماهير أنفسهم أو خارج حتى أطر الميدان قبل وبعد المباراة وهو ما لم ينص عليه هذا القانون.

لذلك وإن كانت المقاربة القانونية تستحق فعلا مراجعة لبعض التشريعات التي تجاوزها الزمن، فإن المقاربة الأمنية تبقى كذلك في حاجة إلى مراجعة كبيرة باعتبارها تحتاج إلى جملة من التقنيات كتركيز كاميرات مراقبة في كل الملاعب، لمراقبة مرتكبي الشغب كما تستحق مراجعة الاستراتيجيات الأمنية المستفزة أحيانا للجماهير الرياضية.

لكن ومن ناحية قانونية، ورغم الغموض الحاصل في محتوى قانون الهيئات الرياضية الذي لم ير النور لحد الآن، فإن أمل رجال القانون في أن يستوعب هذا القانون الحلول الممكنة للحد من ظواهر العنف يبقى أملا قائما في انتظار عرضه على مجلس نواب الشعب و مناقشة فصوله.

إذن يبقى العنف داخل الملاعب من بين المواضيع القديمة الجديدة والتي تستحق يقظة دائمة وتحسيس مستمر لممارسي كرة القدم من مسيرين ولاعبين وحكام كما نتمنى أن يرتقي مستوى التحسيس إلى الناشئة والأطفال الممارسين لهذه الرياضة حتى نسعف ما يمكن إسعافه.



لهذا الوضع الكارثي، فإن بعض الملتقيات التي نظمنا الهيئة الوطنية للمحامين والأكاديمية التونسية للقانون الرياضي كانت أكثر جدية حين اهتمت بعنوان العنف الرياضي وأفاق حله القانوني في مبادرة كانت ترمي إلى إعادة صياغة بعض القوانين الرياضية التي تقف عاجزة اليوم عن الإلمام بظاهرة العنف، التي أخذت أشكالا جديدة وأنماطا مختلفة لم تكن محل اهتمام من المشرع الرياضي زمن صياغة هذه القوانين. ومن بين القوانين التي أثارت إشكالا وأشار إليها المختصون في المجال الرياضي، هو القانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 أوت 1994 والمتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية

شهدته ملاعبنا من أحداث عنف أفقدتنا متعة كرة القدم بعد أن خلت المدارج من الجماهير وتدهورت الأحوال المادية للجمعيات التي عجزت عن توفير موارد لتسديد ديونها والالتزام بتعهداتها المالية تجاه اللاعبين وغيرهم، أصبح من الضروري التساؤل عن الحلول التي وصلت إليها سلطة الإشراف، ولماذا تأخرت في فتح حوار وطني للتحسيس بمدى خطورة هذه الظاهرة التي نتمنى أن لا تستمر في ملاعبنا.

ولئن اقتصرت سلطات الإشراف على بعض الحلول الأمنية المتواضعة وذلك بصد الجماهير عن الارتداد للملاعب دون الخوض في الأسباب العميقة، التي أوصلتنا

يسدل الستار قريبا على الموسم الرياضي الحالي 2024-2025، إذ تفصلنا فقط ثلاث جولات عن بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم، و مازال الجدل قائما في الأوساط الرياضية حول تفاقم ظاهرة العنف اللفظي والمعنوي في مختلف الاختصاصات والمنشآت الرياضية. وفي هذا السياق، يقدم محمد غنّام رئيس جامعة التايكواندو ورجل القانون، جملة من المقترحات والتشريعات للحد من ظاهرة العنف الذي سيطر على مختلف التظاهرات ويحتاج إلى تشريعات جديدة. يعتبر بعض الملاحظين في الميدان الرياضي أن توتر الأوضاع في الملاعب الرياضية في تونس من شأنه التأثير على بقية مسار البطولة الوطنية لكرة القدم، حيث سارعت وزارة الداخلية ووزارة الشباب والرياضة إلى العمل على وضع استراتيجية للحد من هذا العنف داخل الفضاءات الرياضية بأنواعها. وذلك لغاية اجتناب أي انفلات أمني في فترة حرجة تمر بها كرة القدم التونسية خاصة بعد الانتخابات الأخيرة للمكتب الجامعي لجامعة كرة القدم الذي من المفروض أن تعطى له مساحة من الوقت لترتيب الأمور و فرض الانضباط.

من نافلة القول التذكير، بأن ظاهرة العنف الرياضي في ملاعبنا أصبحت بعد الثورة مصدر قلق ومرتقبة الانفجار في أي لحظة وهو ما يعجل بضرورة التنبيه إليها في مثل هذا الظرف الحساس الذي تمر به بلادنا، كذلك الاستعداد لمعالجتها والوقوف على جملة التدابير والتشريعات والقوانين المؤطرة لهذه الظاهرة.

لقد تعددت أسباب انتشار «خيار» الفوضى والعنف للمناصرين بالمدرجات، واجتهد الرياضيون والمسؤولون في تشريح الظاهرة واقترح الحلول، بل تقاذف بعضهم الإتهامات وحمل بعضهم البعض المسؤوليات، بسبب انتشار الظاهرة بشكل مخيف، جعل حالة «اللا أمن» تخرج عن نطاق الملاعب وتلحق حتى بالمواطنين وممتلكاتهم في الشوارع، منهم رجال ونساء وأطفالا وشيوخ وحتى من لا علاقة له بالرياضة وكرة القدم على وجه الخصوص.

في ظل هذا الوضع المتوتر، وبعد ما